الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية
فرع: العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبين: رفيق بركات
لخضر صهيب مسلم

تحت عنوان

أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

لجنة المناقشة:

لخضر أوصيف	جامعة المسيلة	رئيســا
أمحمد بالبار	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
بن لخضر السعيد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

إهداء:

إلى التي تحمل أخف كلمة نطق بها اللسان، ووضعت تحت قدميها الجنات، كانت الملاذ والمأوى سر السعادة و النجوى، نبع الحنان، ومبعث الأمان...لكي أمي.

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، صاحب القلب الكبير، تاج رأسي إلى رمز العطاء، الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال، فبعث في روحي الحياة، وقوة الدفاع

... لك أبي.

أسأل الله سبحانه و تعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، و أن يمنحهما الصحة و العافية، و أن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد و الرعاية، ورافقتني في دروب الحياة إخواني وأخواتي، كل الأهل والأقارب.

إلى كل من ألقيت بهم، وسرت معهم على درب العلم و التعلم، إلى الأصدقاء، رمز الوفاء والعطاء، و كل طلبة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع نقدي وبنكي دفعة 2018-2019.

إلى هؤلاء وأولئك، نهدي ثمرة جهدنا... ونهدي هذا العمل المتواضع

الطالبين: مسلم لخضر صهيب

بركات رفيق

شكر و تقدير:

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لنا في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكل الجزيل إلى أستاذنا الدكتور بالبار أمحمد لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولا، و للتسهيلات والتوجيهات التي منحها لنا ثانيا ولجميل صبره وحسن معاملته معنا ثالثا، كما أنه لم يبخلنا بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة مرحلة دراسة الماستر، إذ أضاءوا لنا الطريق وشرحوا ما غمض و التبس معناه في أذهاننا.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا ومد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر و التقدير إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرف جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

فالله نسأل أن يزيدنا علما وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله ربي العالمين.

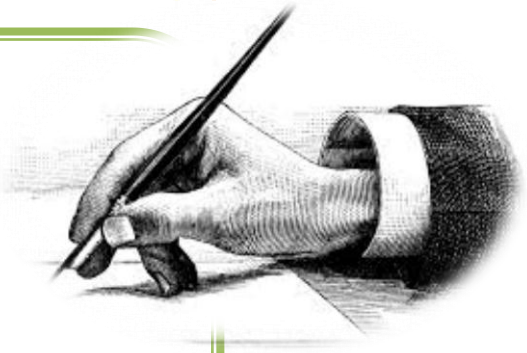

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الآية	
الإهداء	
الشكر	
الفهرس	**I**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري الاقتصاديات النفط	
تمهيد	6
المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه	7
الطلب الأول: مفهوم النفط	7
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن وجود النفط مذ القدم	7
الفرع الثاني: تعريف و مكونات النفط	8
الفرع الثالث: أنواع النفط و مراحل استخراجه	9
المطلب الثاني: ماهية السعر البترولي و أنواعه و العوامل المؤثرة فيه	11
الفرع الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه	12
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السعر البترولي	13
المبحث الثاني: ماهية الأسواق النفطية	17
المطلب الأول: تعريف السوق النفطية وأنواعها	17
المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية	18
المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية	20
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية و أهدافها	20
الفرع الأول:تعريف السياسة المالية	20
الفرع الثاني:أهداف السياسة المالية	21
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	22
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني: انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال 2000-2017	
تمهيد	27
المبحث الأول: قطاع النفط في الجزائر	28
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط الجزائري	28
الفرع الأول: لمحة عن قطاع النفط الجزائري	28
الفرع الثاني: تطور قطاع النفط في الجزائر	29
المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية في الجزائر	32
الفرع الأول: الاحتياطات البترولية في الجزائر	35
الفرع الثاني: إنتاج البترول في الجزائر	36
الفرع الثالث: حجم الصادرات البترولية في الجزائر	37
المطلب الثالث: صفات خاصة بالنفط الجزائري	37
الفرع الأول: مزايا عامة للمنتوج النفطي	38

فهرس الجداول والأشكال

الفرع الثاني: مزايا النفط الجزائري	38
الفرع الثالث:معيقات تتحدى النفط في الجزائر	39
المبحث الثاني: واقع انعكاس أسعار النفط على السياسة المالية	41
المطلب الأول: دراسة تغيرات أسعار البترول 2000-2017	41
المطلب الثاني: تطور و تحليل الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول	44
المطلب الثالث: تطور و تحليل النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول	46
المطلب الرابع: تطور و تحليل الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول	49
خلاصة الفصل	52
الخاتمة العامة	53
قائمة المراجع	56

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	35
02	تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	35
03	تطور حجم إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	36
04	تطور صادرات البترول الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	37
05	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	41
06	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	44
07	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	46
08	تطور الوضعية المالية للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	49

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).	41
02	يوضح تطور الإيرادات العامة و الإيرادات البترولية (2000-2017).	45
03	يوضح تطور الإيرادات البترولية و النفقات العامة من (2000-2017).	47
04	يوضح تطور رصيد للموازنات العامة في الجزائر من (2000-2017).	50
05	يوضح تأثير الإيرادات النفطية على رصيد الميزانية في الجزائر.	51

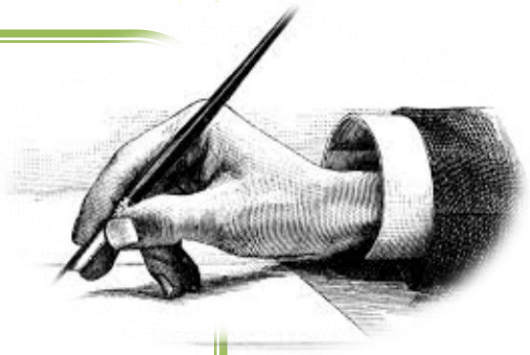

مقدمـة عامة

تمهيد:

تعتمد الدول النفطية اليوم خاصة النامية منها على تصدير سلعة واحدة أساسية كالبترول، والتي تعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني باعتبار هذه المادة الممول الرئيسي لخطط التنمية في مختلف القطاعات، إلا أن هذه الدول شديدة الحساسية و التأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق البترول في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف بأنه أكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

نظرا للتطورات التي مرت بها أسعار النفط بفترات عديدة تارة الهبوط وتارة أخرى الارتفاع أدى ذلك إلى آثار سلبية أو إيجابية على المستوى الداخلي و الخارجي، ولأن أسعار البترول يؤثر على مختلف السياسات الاقتصادية للدولة التي من بينها السياسة المالية باعتبارها مقياس حقيقي لإثبات مدى نجاح الدولة في التخطيط الاقتصادي الحديث وضمان توازن الموازنة العامة وتأثيرها على المؤشرات الداخلية على الاستقرار الاقتصادي كالتضخم و البطالة...الخ.

ولقد حظيت السياسة المالية في الجزائر باهتمام قليل وأهمل إلى الحد من دورها في الاستقرار الاقتصادي، بمعنى أن ظهور دائم الاختلالات في مؤشرات السياسة المالية، وقد أدت الأزمات البترولية وتداعياتها على أدوات السياسة المالية بالأكاديميين والحكومة إلى إعادة النظر في دورها، ومحاولة معرفة ما مدى طبيعة تأثير تقلبات أسعار البترول على هيكل السياسة المالية.

❖ **الإشكالية:**

وعلى هذا الأساس يتم طرح الإشكالية

ما مدى أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

1. ماهية السعر البترولي والعناصر المؤثرة فيه.
2. ماهية السياسة المالية والأهداف المرجوة منها.
3. هل يوجد تأثير مباشر لتقلبات أسعار البترول على السياسة المالية.

❖ **فرضيات الدراسة:**

الفرضية الأولى: مستوى السعر البترولي يخضع للعوامل الاقتصادية والجيوسياسية تجعل الأسواق لا تعرف الاستقرار.

الفرضية الثانية: السياسة المالية من الإجراءات التي تعتمدها الدولة حيث أن تغييرأسعار البترول له أثر على السياسة المالية في الجزائر.

الفرضية الثالثة:السياسة المالية تتأثر بأسعار البترول وذلك من خلال أثره على الإيرادات العامة والنفقات العامة.

❖ **أهميةالدراسة:**

وتكمن أهمية البحث في الجوانب التالية:

- معرفة الخطط و التوجيهات الحكومية الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على السياسة المالية.
- معرفة أثر التغيرات في أسعار البترول على الاقتصاد في السنوات الأخيرة.

❖ **أهداف الدراسة :**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- محاولة تحديد مفهوم السعر البترولي والعوامل المؤثرة فيه .
- تحليل اثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية.
- تحليل اثر تقلبات سعر البترول على إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية.

❖ **حدود الدراسة**

أ- الحدود الموضوعية:

تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة السياسة المالية للجزائر في ظل تقلب أسعار البترول.

ب- الحدود الزمانية:

نظرا للتغيرات السريعة والمتجددة لسعر البترول ارتأينا إلى اختيار الفترة 2000- 2017.

❖ **المنهج المستخدم للدراسة:**

تبعا لمتطلبات معالجة إشكالية الدراسة فإن البحث يستند اللجوء إلى مناهج معينة، حيث اعتمدنا:

- **المنهج التاريخي الاسترادي:** وذلك في سرد التطور التاريخي لبعض الظواهر مثل مراحل تطول أسعار النفط.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك لتسهيل عملية الوصف والتحليل للوصول إلى حوصلة دقيقة و الإلمام بمختلف الجوانب و النقاط النظرية للموضوع للوصول إلى نتائج دقيقة من خلال عملية تحليل والتقييم.
- **منهج دراسة الحالة:** حتى لا تبقى الدراسة وصفا نظريا فقد تم إسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

❖ **صعوبات الدراسة :**

أن الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هذه الدراسة لا تختلف عن الصعوبات التي يواجهها جل الباحثين ويمكن تلخيصها في :

- قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع خاصة في مكتبة الجامعة .
- تضارب واختلاف بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها .

1) ماضي بلقاسم، "**العوائد البترولية مشاكل و آفاق**"، رسالة دكتور، العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2007/2006، وتمحورت هذه الدراسة إلى التشخيص الموضوعي للاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على العوائد النفطية، وتقييم هذه الأخيرة في مخططات التنمية الاقتصادية، مع محاولة معالجة مكامن الضعف في هذا الدور، ولذلك تطرق الباحث إلى تاريخ البترول الجزائري، ثم إلى تراجع دور العوائد النفطية في الاقتصاد الجزائري، لينتهي بالآفاق المستقبلية للعوائد النفطية.

وقد خلص إلى أنه يجب العمل على ترقية الاحتياطات النفطية، وترقية إستراتيجية التصدير من النفط الخام إلى المنتجات البترولية، كذلك نوه إلى وجوب اعتماد استراتيجية لترقية الغاز الطبيعي.

2) بوستة زكية،**انعكاس تغير أسعار البترول على السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة2000/2016**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2018/2017.

مضمون هذه المذكرة تحديد العلاقة بين تغير اسعار البترول ومدى تأثر قدرة الخزينة العامة في تغطية نفقاتها بالإضافة الى توجه السلطات لاستحداث اليات تمويل جديدة لاقتصاد في ظل الأزمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار البترول . حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد كل تفاعلات المباشرة وغير المباشرة بين اسعار البترول وتوجهات السياسة المالية والسياسة النقدية حيث توصلت هذه الدراسة أن قطاع النفط يؤثر بالإيجاب أو السلب على ايرادات الخزينة وتغطية نفقاتها العامة بالإضافة أنها أثبتت أن الجزائر مطالبة باستحداث مورد تمويل حقيقي لتجنب كل المخاطر الناتجة عن التمويل غير التقليدي الذي تبنته كبديل في ظل أزمة أسعار البترول.

3) أمينة صالحي، انعكاسات تغيرات ايرادات النفط على متغيرات السياسة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2015/1990، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد قياسي ، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي،2017/2016.

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر تقلبات العوائد النفطية على متغيرات السياسة المالية وتوصلت هذه الدراسة الى أنه توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين العوائد النفطية وبين متغيرات السياسة المالية، أما بالنسبة لاختبار السببية فتوصلنا لعدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين ، بين العوائد النفطية والنفقات العامة وبين العوائد النفطية

والإيرادات العامة ، أما بين الإيرادات النفطية ورصيد الموازنة العامة فأثبتت الدراسة وجود علاقة سببية في اتجاه وحيد، تتجه من العوائد النفطية إلى رصيد الموازنة.

أما الإضافة فتمثلت في تناول العلاقة التي تربط بين أسعار البترول والسياسة المالية وكيف تؤثر الأسعار على كل من الإيرادات والنفقات والموازنة العامة في الجزائر 2017/2000.

خطة و هيكل البحث:

بالرغم من وجود أكثر من خطة بديلة لدراسة الموضوع إلا أننا اخترنا أن يتضمن البحث مقدمة عامة و فصلين وخاتمة عامة على النحو التالي:

الفصل الأول: ويمثل دراسة الإطار النظري لاقتصاديات النفط والسياسة المالية 2000-2017 ويتضمن ثلاث مباحث حيث تناول في المبحث الأول ماهية النفط و العوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الأسواق النفطية وخصائصها أما المبحث الثالث فيتحدث عن ماهية السياسة المالية وأهدافها وأدواتها.

الفصل الثاني: ويمثل مضمون البحث وهو انعكاسات تغير أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017 وتناولنا من خلال قطاع النقط في الجزائر في ظل المبحث الأول، وتعرضنا إلى الإمكانيات النفطية للجزائر في المبحث الثاني أما المبحث الثالث فقد ركز على واقع انعكاس أسعار النفط على مؤشرات السياسة المالية.

وفي الأخير خاتمة عامة تضمنت نتائج الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة بالإضافة إلى تقديم اقتراحات للدراسة، وأخيرا تحديد بعض الآفاق للموضوع من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

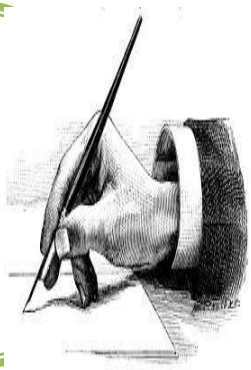

الإطار النظري لاقتصاديات النفط والسياسة المالية

تمهيد:

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية والبتر وكيماوية كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعماله في الحياة اليومية لإنسان مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص لتشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية.

وقد شهد قطاع النفط عدة تحولات في مختلف جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية التي أدت بدورها إلى التغيير في أسواق النفط العالمية حيث تأثرت هذه الأخيرة بأسعار النفط مما ساهم في عدة تطورات وتجديدات في أساليب التسعيرة وقد كان لها ارتباطا وثيقا بالأزمات النفطية.

بناء على ما سبق تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني: ماهية الأسواق النفطية.

المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية النفط والعوامل المؤثرة فيه.

بالرغم ما تشهده موارد الطاقة البديلة من تطورات إلا أن البترول لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة في قطاع النقل وكذلك النمو الذي تشهده الدول الناشئة فزاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة.

المطلب الأول: مفهوم النفط.

لكل مادة خام أصل ومكونات تميزها عن باقي المواد الخام الأخرى لهذا سنتعرف على أصل النفط وأنواعه.

أولا: لمحة تاريخية عن وجود النفط منذ القدم.

لقد عرف الإنسان النفط من قديم الزمان، منذ عشرات القرون قبل الميلاد، فقد عرفه المصريون القدماء، وكان له دور مهم في تاريخ الحضارة المصرية القديمة، والتي جعلت لمصر مقاما رفيعا، كما تجمع العديد من المراجع على أن النفط كان معروفا عند القدماء بصفة خاصة لشعوب منطقة الشرق الأوسط فقد عرفه المجوس الذين كانوا يعبدون النار الناتجة عن اشتعال الغاز الطبيعي من باطن الأرض، كما استخدمه الفينيقيون في صناعتهم الزخرفية وأدخلوه في طقوسهم الجنائزية، وفي صناعة السفن و طلائها.

وكان للنفط أسماء مختلفة، فقد أطلق الأوروبيون اسم نفثا، والرومانيون اسم "**باكورا**"، والانجليز اسم "الزيت المعدني"، و قد ظل النفط في العصور القديمة يجمع من أماكن خروجه إلى سطح الأرض، واستمر ذلك الوضع إلى منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر.[1]

إن الحاجة أم الاختراع كما يقولون، وهي تقترن باكتشاف الأشياء، فلقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ولقد اكتفى الناس في عصر النهضة الصناعية، بالضوء الخافت الناتج عن الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين ظهرت الحاجة، إلى ضرورة توافر البديل، خاصة مع انتشار الآلات والماكينات الجديدة في العالم الغربي، وصاحبها الحاجة إلى المادة تشحيمها بديلا لشحم الحيوان والزيوت النباتية التي كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة أي أن الأوضاع في هذا العصر قد هيأت الجو لظهور العملاق الجديد وهو النفط.

وقد بدأت أهمية النفط تتنامى مع كل من الحربيين العالميتين الأولى و الثانية نظرا لأن أدوات تلك الحروب المدمرة كانت تسير بقوة النفط ومشتقاته، وأصبح النفط أحد العمليات الحربية، واشتد التسابق بين الدول المتحاربة

[1] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربي**،الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،2008،ص65.[1]

للسيطرة على موارده، وقبل أن تهدأ تلك الحروب كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى هو إحكام قبضتها على منابع النفط في الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وقد شهد عقد الخمسينات من القرن العشرين عدة محاولات للدول المنتجة للنفط للتفاوض مع الشركات الكبرى والدول المستهلكة للنفط من أجل تحسين سوق النفط العالمي، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل.

ثانيا: تعريف ومكونات النفط.

1. تعريف النفط أو البترول.

البترول Petr oléum كلمة من أصل لا تيني تتكون من مقطعين أولهما هو Petr وتعني الصخر وOléum و تعني زيت، وعلى ذلك فالكلمة كلها تعني **زيت الصخر**، كما له اسم دارج يتمثل في الذهب الأسود[1]، كأن الإنسان القديم كان يراه طافيا فوق الصخور أو خارجا منها، ولأنه كمادة تتمتع بقدر متفاوت من اللزوجة.

البترول خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها أي بفعل العوامل الطبيعية المختلفة (شقوق، كسور أرضية) أوبفعل الإنسان، وقد اختلف العلماء في أصل نشأة البترول، فمنهم من يرى أنه نشأ نشأة أزلية أو طبيعية "أي أنه نشأ بدون سبب يمكن أن يعرفه الإنسان كنتيجة للتفاعل الكيماوي الذي حدث في المواد غير العضوية التي يتكون منها[2].

2. مكونات النفط.

يتكون زيت النفط من خليط من الكربونات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة في البحار ومسطحات مائية وقد ظهرت هذه المواد تحت طبقات الرمال، كما تعرضت لضغط شديد ولدرجة حرارة مرتفعة حيث لعبت حركات القشرة الأرضية دورا في ذلك مما ساعد على نشاط البكتيريا التي أزالت الأوكسجين والأزوت من خلال هذه المواد.

ويتكون زيت النفط من مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليست مرة واحدة، فهي أولى مراحل تكونه تتحول إلى بقايا العضوية السابق الإشارة إليها إلى ما يعرف باسم "**الكيروجين**Kérogène" وهي مادة هلامية تمثل نفط غير تام التكوين، و يبدأ زيت النفط في التكوين ويتحول **الكيروجين** إلى **أسفلت** وهو أردئ أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو تضخما إن صح التعبير، الذي يتحول بدوره إلى **الزيت الثقيل** ثم **الزيت الخفيف** (**البرافيني الشمعي**) الذي تزداد خفته

[1] سالم الحسن رنين، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى2000،ص39.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبترول**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015،.ص15.

بطوال الفترات تكون حتى يتحول إلى غاز طبيعي ويترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمال والجير بها ويتجمع في النطاقات المحروقة بمصايد النفط بكميات كبيرة.

مما سبق نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية و لها خصائص مختلفة و ذات تركيبات جزئية متنوعة، كما أن النفط عبارة عن سائل زيتي لزج و كثيف و يحتوي على مواد صلبة و أخرى غازية، لونه بني أو أخضر غامق، وقد يكون أسود وأحيانا عديم اللون، ويتميز برائحة قوية و قابلية خارقة للاشتغال.[1]

ثالثا: أنواع النفط ومراحل استخراجه.

1.أنواع النفط

يختلف النفط ويتباين في نوعه من منطقة وبلد لآخر وحتى داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد تتواجد أنواع متعددة، فالمنطقة الأوروبية تحتوي نفط مختلف عن نفط القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية يختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية قد يكون نفطها بارفينيا والنفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافية، أو قد يكون نفطا نافتينيا و هو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتيا أو يكون من المواد السفلية العطرية.

و للتوضيح أكثر هناك أنواع مختلفة للنفط كما يلي:

أ- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط تكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من درجة 35° فما فوق مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب- النفط الثقيل: درجة كثافة نوعيته 28% فما فوق دون ذلك تكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة (مازوت، أسفلت) مثل النفط الخام المصري، السوري.

ت- النفط المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28° و 35° المشتقة المستخرجة منه مثل النفط الخام السعودي و الكويتي، كما يوجد نفط حلو أو مر للدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية.[2]

وقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك نظاما مرجعيا خاص بها يعرف "**بسلة أوبك**"، وهو عبارة عن متوسط سبع خامات محددة من النفط، وهي[3]:

[1] جمعة رجب نطيش واخرون، جغرافيا مصادر الطاقة، منشورات**ELGA**، لافاليتا-مالتا،1999،ص287.

[2] Sophie Chautard, **le pétrole**, de Boeck ,groupe vocatif imprime en France, 2trimestre2008, page16.

[3] اسماعيل زاير، **أفضل أنواع النفط في العالم** ،العدد السابع، بغداد-العراق، 2004، ص ص12-13.

1. الخام **العربي الخفيف السعودي**.
2. خام **دبي الإمارات**.
3. خام **بوني الخفيف النيجيري**.
4. خام **صحاري الجزائري**.
5. خام**مينا الإندونيسي**.
6. خام **تياخوانا الخفيف الفنزويلي**.
7. خام **ايستموس المكسيكي**.

يتراوح سعر النفط بشكل عام ما بين 22 و 28 دولار للبرميل، وفي الحقيقة فإن أسعار النفط غير ثابتة فهي عرضة للتغير السريع نتيجة عوامل عديدة، منها السياسية، وبعضها اقتصادي بحت، وربما بسبب الكوارث والحروب التي تسهم بشكل كبير في التغيير.

ويمكن القول بأن أفضل الحقول في العالم هي "**حقل الغوا**"، والذي يقع في المملكة العربية السعودية والذي يحتوي على 100 مليار برميل يليه "**حقل برمان**"، والذي يقع في الكويت ويحتوي على حوالي 65 مليار برميل نفط، ثم حقل "**سفا نية**" والذي يقع في السعودية أيضا، ويحتوي على 35 مليار برميل نفط، ثم "**حقل شوغرلوف**" الموجود بالبرازيل و الذي يحتوي على قرابة 25 مليار برميل من النفط، ثم "**حقل كانتاريل**"، الموجودة في المكسيك والذي يحتوي على 18 مليار برميل من النفط، ثم "**حقل بوليفار**" الساحل الموجود في فنزويلا، والذي يحتوي على 30-32 مليار برميل، يليه "**حقل أزادغان**" الواقع في إيران، والذي يحتوي على قرابة 26مليار برميل، ثم "**حقل لولا**" الموجود في البرازيل والذي يحتوي على 5-8 مليار برميل، وأخيرا **حقل الرملية** الموجود في العراق والذي يحتوي 17 مليار برميل.

2. مراحل استخراج النفط.

يستوجب استخراج النفط المرور بمراحل مهمة نذكر منها ما يلي[1]:

أ- تحديد أماكن تواجد النفط وحقوله:

يلجأ الجيولوجيون إلى الاعتماد على عمليات المسح الزلزالية لاستكشاف أماكن حقول النفط، وتحري الأماكن الملائمة جيولوجيا لإقامة خزانات للنفط فيها وتكوينها فيها، ويتم من خلال هذه المرحلة إجراء تفجيرات تحت طبقات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره،ص31.

الأرض وانتظار ما تقدمه الاستجابة الزلزالية من معلومات حول البنية الجيولوجية للمنطقة المقصودة ومن الأساليب الأخرى المعتمدة في هذه المرحلة قياس الجاذبية الأرضية، وقياس المغناطيسية.

ب- حفر آبار للوصول إلى النفط:

تعتمد هذه المرحلة من عملية استخلاص النفط واستخراجه، إلى حفر آبار للنفط، وذلك بإحداث حفرة عميقة وطويلة في أعماق الأرض بواسطة أداة خاصة تسمى منصة النفط، إذ يعمل الباحثون على تثبيت أنبوب مصنوع من الفولاذ في الحفرة المصطنعة لإتمام عملية الاستخلاص و تأكيد تكاملية الحفرة الهيكلية، ويبدأ النفط بالمرور عبر هذه الثقوب بعد تثبيتها في قاع البئر واستقرارها في قاعدته، وفي قمة الحفرة يتم وضع ما يعرف بـ "**شجرة الكريسماس**" المكونة من المضخات والصمامات المترابطة مع بعضها البعض للتحكم بعملية الضغط وتدفق النفط من منابعه.

ت- استخراج البترول واستخلاصه:

وتتضمن هذه المرحلة خطوتين أساسيتين:

ث- **الاستخلاص الأولي:** يتم في هذه المرحلة العمل على تحفيز خزان النفط بالاعتماد على مجموعة من الآليات الطبيعية، حيث يتم سحب النفط من البئر ووضع الماء الطبيعي مكانه، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة نشر الغاز ورفعه إلى قمة الخزان والتحول إلى مرحلة نشر الغاز الذائب في النفط الخام والتخلص من الجاذبية الناجمة عن تحرك المادة النفطية بين جزئي الخزان العلوي والسفلي حيث الآبار، و تبلغ نسبة الاستخلاص في هذه المرحلة ما بين 5 إلى 15 بالمائة.

ج- **الاستخلاص الثانوي:** مع تقدم الزمن على عمر بئر النفط يبدأ عامل الضغط بالانخفاض شيئا فشيئا حتى يبلغ مرحلة من الانخفاض تصبح بها قوة الضغط الأرضي غير قادرة على تحريك النفط باتجاه السطح، فيلجأ الجيولوجيون إلى استخدام الأساليب الثانوية للاستخلاص وذلك من خلال حقن خزانات النفط بالماء لرفع قدرته على الضغط وتحفيز آبار الغاز الطبيعي على زيادة قوة الرفع الغازي من خلال حقنها بثاني أكسيد الكربون أو الهواء في أسفل البئر الغازي ، فتعمل على تقليل مستوى كثافة المادة السائلة المتواجدة في البئر، وتصل نسبة الاستخلاص إلى 30%.

المطلب الثاني: ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الساحة الاقتصادية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية في تسعير البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، وقبل الدخول في أساليب تسعير البترول.

الفرع الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه.

أولا: تعريف

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار و مستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية والسياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا".[1]

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".[2]

ثانيا: أنواع أسعار البترول.

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنحاول الإشارة إلى أنواع مختلفة لأسعار النفط فيما يلي:[3]

1. السعر المعلن أو لأسعار المعلنة:

إن الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات البترولية لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط.

2. السعر المتحقق:

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسب مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أو أواخر الخمسينات عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة1983م، ص194-195.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2006،ص247.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص198.

3. سعر الإشارة أو السعر المرجعي:

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب الأسعار المعلنة، كذلك اعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول المنتجة للبترول والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

4. سعر الكلفة الضريبية:

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذ أن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

5. السعر الفوري أو الآني:

يقصد بالسعر الفوري هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا وفي السوق الحرة، وهذا السعر معبرا أو مجسدا لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف المعارضة المشترية بصورة آنية.

6. السعر المستقبلي:

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على السعر البترولي.

لا تزال العوامل المؤثرة في الأسعار تعمل بصورة طبيعية في تجارة النفط بالرغم من محاولة الشركات النفطية الكبرى ومن ورائها الدول المساندة لها، لتسخير تلك العوامل لصالحها، و نجاحها أحيانا فكانت و لا زالت التذبذبات في مستوى الأسعار تظهر بشكل مستمر متحدية أحيانا العوامل المؤثرة نفسها، وتتلخص أهم هذه العوامل في:[1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ،ص63.

أولا: الطلب العالمي.

يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، ويقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي و النوعي على السلع النفطية أو المنتجات النفطية عند سعر معين، خلال فترة زمنية محدودة بغرض الإشباع لتلبية تلك الحاجة الإنسانية سواء لأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية.

ويوجد العديد من العوامل على النفط منها أساسيا أو ثانويا أو مكملا، وهي كالتالي:

1. **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:**

إن الزيادة في استهلاك النفط تعني هناك زيادة في النمو الاقتصادي وبالأخص في حالة التطور التكنولوجي والميكانيكي وعنصر النفط يعد عنصرا هاما في العملية الإنتاجية، وأيضا انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على كمية النفط المطلوبة أي أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط فكل عامل يؤثر في الآخر.

2. **تغير سعر النفط:**

إن انخفاض أو تدني أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي وعكسه تماما، فالسعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي بصورة عامة.

3. **النمو السكاني:**

النمو السكاني أحد أهم العوامل المؤثرة في الطلب النفطي فكلما كان عدد السكان كبيرا متزايدا تطلب ذلك زيادة في طلب النفط والعكس صحيح.

لكن ورغم أن العامل السكاني مهم إلا أن تأثيره يكون نسبيا ومتكاملا مع العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فهناك أماكن متقدمة صناعيا لكنهم يستهلكون حوالي 70% من نفط العالم، فيما تكتفي بقية سكان العالم باستهلاك حوالي 30% فقط من بترول العالم.

4. **المناخ:**

هوا ما اشتغلت عليها الأوبك فبناء على المناخ تحدد الأوبك سقف إنتاجية حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

لأن المناخ له دورا بارزا في تحديد الطلب النفطي، فمثلا برد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمحلات... وغيرها، عادة ما يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم

وسجلت المناطق الشمالية الباردة أكبر استهلاك للنفط مقارنة بالمناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، وهذا لا يعني أن فترة الصيف تخلو من استهلاك البنزين والوقود بسبب العطل الصيفية.

5. الاستقرار السياسي في العالم:[1]

تبرز آثار الاستقرار السياسي على الطلب النفطي مباشرة على الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي غالبا في نقص الإمدادات النفطية ويقود الدول الأكثر استهلاكا للنفط إلى التنافس فيما بينها وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا للنفط، إلى تخزين كميات كبيرة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر تخوفا من نقص الإمدادات النفطية، علما أن تكلفة تخزين النفط تعتبر مرتفعة و مكلفة.

6. أسعار السلع الطاقية البديلة:

أسعار السلع لها تأثير مباشر في الطلب على النفط خاصة إذا كانت السلع البديلة لها مستويات تكلفة أقل ومتواجدة بكميات هائلة وما يمكن مستقبلا أن الدول الصناعية إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر طبيعي للطاقة باعتباره أحسن بديل للنفط وتوفره بكميات هائلة في العالم.

ثانيا: العرض العالمي

يقصد به الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية معينة وله عوامل وأسباب تؤثر فيه بالارتفاع أو الانخفاض، نذكر أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي كما يلي:

1. الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:

الاحتياطات لها تأثير بالغ على العرض النفطي، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة متوفرة بكميات كبيرة، كلما زاد الاحتمال أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

2. المستوى التكنولوجي لأدوات الإنتاجي:

كلما كان المستوى التكنولوجي متطور أدى ذلك إلى سرعة الكشف عن المكامن النفطية ويؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام أي توفر قدرة عالية على إحداث التوازن بين الطلب والعرض.

3. سعر السلعة النفطية:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص64.

تلعب الأسعار دورا مهما في المقادير المعروضة من السلعة، بارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة العرض والكمية أما في حالة انخفاض الأسعار يؤدي ذلك إلى قلة الكميات المعروضة.

4. مقدار توفر المصادر البديلة:

تتمثل في مصادر المنافسة مثل الفحم والطاقة الشمسية مثلا، فالأسعار البديلة للنفط تلعب دورا مهما في العرض البترولي فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.[1]

5. الطلب البترولي:

يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي، لأن الطلب هو من يخلق العرض، فعندما يلاحظ منتجو النفط أن هناك زيادة في الطلب على النفط سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرضهم في السوق، أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم.

[1] يسمينة لباني، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2008-2009، ص،ص،72-73.

المبحث الثاني: ماهية الأسواق النفطية

تعد الأسواق الاقتصادية بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، لذلك من الضروري التفصيل في السوق النفطية وخصائصها و أنواعها.

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية وأنواعها.

أولا: تعريف السوق النفطية

ح- تتحدد الأسعار في السوق النفطية كبقية أسواق السلع و الخدمات، نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف سوق النفط عن بقية الأسواق بسلعة استراتيجية مهمة، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال فترة القرن الواحد والعشرين التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب.

خ- والسوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى "كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية، وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين ولشركات النفطية".

ومنه فالسوق هي مكان يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصادي وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.[1]

ثانيا: أنواع السوق النفطية

ولتحديد أنواع السوق النفطية يمكن في هذا الصدد تحديد الأسواق الرسمية فيما يأتي:[2]

1. الأسواق الفورية للنفط (العاجلة):

عرفت صناعة النفط الأسواق الفورية منذ القديم باعتبارها وسيلة للتخليص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل التي كانت تخضع لنظام تسعيري ثابت ومستقر ولم يكن نطاق السوق الفورية في الماضي يتجاوز 15% من حجم التجارة العالمية في النفط.

وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة أو الرسمية التي تحكم العقود طويلة الأجل.

[1] بوسنة زكية، انعكاس تغير أسعار النفط على الساسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018،ص18.

[2] حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي،الطبعة الثانية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت،2006 ،ص-ص،247-248.

2. الأسواق المستقبلية (الآجلة):

عرفت هذه الأسواق قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها تقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد أجل لتحوط ضد مخاطر تغير السعر في المستقبل وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط...

والتعامل في الأسواق المستقبلية لم يعد يقتصر على من يريد اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يحقق مصالحهم.

ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق:

د- **أسواق أولية نفطية آجلة:** عملها مثل الأسواق الفورية و لكن بآجال أطول من 15 يوم، و تتم العمليات بالتراضي لسعر معين والتسليم في آجال لاحقة، بداية يعرف على أنه شهر لكن يمكن أن يتجاوز ذلك وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد نوع الشحنة التي يجب أن تقل عن 500.000 برميل، والبائع يحدد تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية "الزيت، البنزين، الديزل، ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب".

ذ- **أسواق ثانوية (البورصات النفطية):** ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك وشهدت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط، يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة، كما أن لهذه العقود طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد للبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، يوجد ثلاث بورصات بترولية كبرى منظمة في العالم هي:

- **بورصة نيويورك للتبادل التجاري.**
- **سوق المبادلات النفطية لندن.**
- **سوق سنغافورة للنفط العالمي.**

المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية.

و تتمثل خصائص السوق النفطية في أربعة نقاط أساسية نشرحها فيما يلي:[1]

[1] بوسته زكية، مرجع سبق ذكره،ص،ص،19-20.

أولا: ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري.

أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية وقد أخذت هذه الدول ترتكز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في الجانب الآخر فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون و الإنماء الاقتصادي (OECD) حيث استوردت ما يقارب من 22.8% من حجم الواردات الكلية للنفط سنة 2010.

ثانيا: سوق التكامل الرأسي و الأفقي

تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، أي أن يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة (كمرحلة البحث و استكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية وغيرها تليها مرحلة الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج) ليضمن انتقال النفط من منظمة الإنتاج في منطقة الاستهلاك.

ثالثا: سوق التكتل.

الكارتل والمنظمات والهيئات: تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول السلعة ومشتقاتها إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينيات ثم تلتها الهيئات والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، الأوابك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار السوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء أو المنظمة التابعة لها.

رابعا: عدم مرونة الطلب في الأجل القصير.

يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن فترة الأجل القصير لأن الصناعات المبنية على أساس استخدام النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية بل أن عملية التطبيق تقتضي بعض الوقت أي بمعنى آخر أن نسبة المعدات و الآلات التي تعتمد على النفط في رصيد أي مجتمع إلى رأس المال المستخدم للطاقة يتوقف على الأسعار النسبية للمصادر المختلفة للطاقة، فإذا اعتمدت رصيد مجتمع على هذا النوع من المعدات فإن المجتمع سوف يتحمل

ارتفاعا كبيرا في الأسعار بدلا من الاستغناء عن تلك المعدات، لذلك يوصف بكونه غير مرن في فترة الأجل القصير كما حصل في فترة السبعينات (سنوات 1973 أو 1974) وفترة القرن الحالي (2008-2009).

ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات و التحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة الاستخدام.

المبحث الثالث: ماهية السياسة المالية.

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية لذلك من الضروري أن نقدم تعريف مختصر لماهية السياسة المالية بالإضافة إلى أهدافها الأساسية وأدواتها وعلاقتها بالجباية البترولية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها.

أولا: تعريف السياسة المالية:

التعريف الأول: "وتعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي و لمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وبنظرة سريعة لهذا المفهوم نلاحظ أن السياسة المالية تهتم بدراسة الأوجه و المسائل المالية المتعلقة بالأنشطة الحكومية من نفقات وإيرادات وميزانية الدولة وقيامها بالإقراض العام، كل ذلك من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات، ولعل هذا هو المفهوم الأكثر التصاقا بالواقع منذ أن جاء كينز بأفكاره المتعلقة بماهية دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد وآليات حل المشاكل الاقتصادية من خلال السياسة المالية وأدواتها المختلفة".[1]

التعريف الثاني: يمكن تحديد مفهوم السياسة المالية بأنها "استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة الدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي".[2]

كانت السياسة المالية التقليدية المنبثقة على المذهب الاقتصادي الكلاسيكي تجعل هدفها المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي أن تتساوي الإيرادات مع النفقات العامة دون أن يكون لها أثر في تحقيق أهداف عامة، ولذلك كانت الميزانية حيادية ولذلك كانت الدولة لا تتوسع في نفقاتها وتعتبر التوسع في النفقات خطرا لا يجوز الاقتراب منه وتعقد على الضرائب فقط لمواجهة الزيادة في النفقات دون اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

[1] محمودي الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصادي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 312.

[2] حسام داود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 285.

ثانيا: أهداف السياسة المالية.

تختلف أهداف السياسة المالية من دولة إلى أخرى بحسب درجة التقدم الاقتصادي فيها، كما قد تختلف من وقت لآخر في الدولة ذاتها تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية ويمكن تلخيص أهم أهداف السياسة المالية فيما يلي:[1]

1. **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:**

عن طريق استخدام الموارد المتاحة أي الاستغلال الأمثل للوارد بمعنى يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد (موارد محدودة وموارد متجددة)، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية و المتزايدة للمجتمع و ذلك عن طريق دور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة وأخرى بالنفقات العامة.

2. **تحقيق العمالة الكاملة:**

حيث تلعب السياسة المالية دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، وبالتالي مستوى الأجور والأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3. **تحقيق التقدم الاقتصادي:**

ويقاس ذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات والذي يعتبر مؤشرا لمدى تقدم الاقتصادي في الدولة والذي يعكس في النهاية مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد.

4. **تحقيق العدالة في توزيع الدخل:**

وذلك من خلال محاولة التقليل من الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخول المختلفة.

5. **التوازن العام:**

التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد لاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع لناتج القوي بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة و متنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها: الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.

[1] محمود الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص- ص311-312.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية.

توجد ثلاث أدوات للسياسة المالية و هي:

أولا:الإيرادات العامة:

ويقصد بها كأداة مالية "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامةوتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي".[1]

- **مصادر الإيرادات العامة:**

1. **موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين):** تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة لاستخدام العام كالطرق أو أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد لاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاصة ومثال ذلك: الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والأوراق المالية التي تكون ملك للدولة.
2. **الرسوم:** يعرف بصفة عامة بأنه مبلغ من المال يدفعه المنتفعون للدولة أي لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة إليهم ومن أمثلة ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبون بدون جهد.
3. **الضرائب:** تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري تفرضها الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية و بلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة.

ثانيا:النفقات العامة:

هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سدادا لحاجة عامة، الحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة، بتعبير آخر تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

- **التقسيم للنفقات العامة:**

لقد تم تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية 1983م إلى ثلاث أقسام، وهي:

1. **نفقات التسيير:** وهي تضم أربعة أبواب:

– أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة**، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 11.

[2] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسات المالية**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 2000، ص 40.

- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق.
- التدخلات العمومية.

2. **نفقات التجهيز:**

وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني وحل مشاكل الإسكان.

3. **-نفقات الاستثمار:** وهي ضمن بابين:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والزراعة و الصيد البحري.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ثالثا:الموازنة العامة:

تعريف على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة تكون عادة سنة فالميزانية العامة وثيقة مصادق عليها من قبل السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية كما تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية ومن هذا التعريف يمكن أن نلخص الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة وتتميز بالخصائص التالية:[1]

1. **أ-الميزانية العامة المتوقعة:** فهي بمثابة البيان لما تتوقعه السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.
2. **ب-الميزانية العامة إجازة:** وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة عن النفقات و إيرادات العامة المقبل و الترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع.

[1] عبد المنعم فوزير، مرجع سبق ذكره، ص 308.

3. **الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية و المالية**:فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات و نفقات تحدث آثارا اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي منعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها للتحقيق من جهة أخرى.

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا إلى أن النفط (البترول) هو من أهم مصادر الطاقة في العالم وتختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ، ويؤثر في سعر النفط عدة عوامل منها الطلب العالمي والعرض العالمي فعملية تسعير النفط ليست سهلة فهي تخضع لعدة معايير حيث يتم تغيير الأسعار حسب العقود و وفقا لظروف السوق النفطية وذلك بتدخل أطراف من ناحية الدول المنتجة للنفط نذكر منها منظمة الأوبك ومن ناحية الدول المستهلكة للنفط نذكر منها وكالة الطاقة الدولية وفقا لقوانين العرض و الطلب كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الدولة، حيث تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظرا لأثرها المباشر على مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني .

الفصل التطبيقي

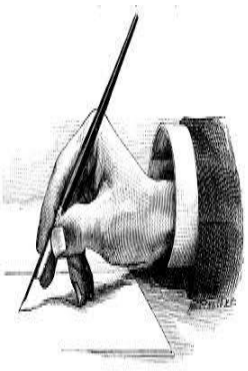

انعكاسات تغير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

تمهيد :

يشكل قطاع النفط في الجزائر محور رئيسي في الاقتصاد الجزائري وهو الامر الذي حتم علي الاقتصاد الجزائري أن يكون مرهون بعوائد هذا المورد الناضب و الذي يعرف تذبذب في أسعاره وعدم الاستقرار، وأصبحت التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري هي سبب و نتيجة لاقتصاد النفط، لذلك ارتبطت كل الأزمات الاقتصادية والمالية التي مر بها الاقتصاد الوطني لهذا القطاع بشكل أو بأخر و في كل الجوانب المشكلة لقطاعات الاقتصاد الوطني.

كما أن اعتماد الجزائر علي الموارد البترولية في تمويل الاقتصاد وجلب العملة الصعبة له اثر علي السياسات الاقتصادية للبلد و هذا ما يجعلها مرهونة بتقلبات أسعار البترول الدولية ،بما أن السياسات المالية من السياسات الاقتصادية للدولة لذلك فهي تأثير بتقلبات أسعار البترول،وأن التبعية السياسية المالية للجباية البترولية ينتج عنه اختلالات في أدواتها من النفقاتوالاستيراد والموازنات العامة وهذا ما يعكس سلبا علي تنمية الاقتصاد الوطني.

من خلال هذا الفصل سنحاول معرفة تطور أسعار البترول وأثرها على أدوات السياسة المالية في الجزائر.

انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلي العناصر التالية :

- ✓ **المبحث الأول : قطاع النفط في الجزائر .**
- ✓ **المبحث الثاني : الإمكانيات النفطية في الجزائر.**
- ✓ **المبحث الثالث: واقع انعكاس أسعار البترول على أدوات السياسة المالية.**

المبحث الأول: قطاع النفط في الجزائر

يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري فقد مر هذا القطاع بعدة مراحل ونظرا لأهميته سيتم التطرق إلي مراحل التي يمر بها هذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول : التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر.

كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات أجنبية قبل وبعد الاستقلال مباشرة مما أدى بالجزائر إلي التفكير في استعادت ثروتها، كما يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الجزائر، مما استوجب عرض مراحل اكتشاف النفط.

الفرع الأول : لمحة قطاع النفط الجزائري:

يعود اكتشاف النفط في الجزائر في بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت على سطح الأرض مثل "**بئر قليوانيت**" (جنوب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) وهذه الاكتشافات الأولية كانت عريضة ولا تدخل ضمن مخططات البحث والتنقيب.[1]

وفي سنة 1946م اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية أول حقل بترولي في "**حاسيقطرين**" ثم"**حقل برقة**" بالقرب من عين صالح عام 1952.[2]

من أجل استغلال الثروة النفطية في الجزائر ازدادت اهتمامات فرنسا عليه ففي أكتوبر 1958م أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للنفط وللشركة الوطنية للنفط بالجزائر ثم شركة التنقيب واستغلال النفط في صحراء الجزائر.

وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "**علجية**" وفينفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل "**حاسيمسعود**" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ لبداية عهد النفط في الجزائر.

وفي نوفمبر من نفس السنة تم اكتشاف "**حاسيالرمل**" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية قدرت بمليون متر مكعب.

أما غداة الاستقلال فقد ورثت الجزائر وضعا شاذا و تركة ثقيلة في قطاع النفط حيث استمر العمل في السنوات بالقانون رقم 58-1111 الصادر في 22 نوفمبر 1958 والمعروف بالقانون النفطي الصحراوي.[3]

---

[1] عيسى مقيلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007-2008،ص26 .

[2] حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة8 ماي 1945، قالمة، الجزائر،2006،ص172.

[3] بلقاسم سراوي، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد و أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2008،ص96.

بقيت الجزائر في تبعية خارجية لفرنسا تسيطر على صحراء الجزائر، نعني بذلك أن الحقول النفطية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل شركة "**ريبالوكريسي**" حيث كانت هذه الشركة العاملة في صناعة النفط الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعديل الفرنسي والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف النفطي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء "**شركة وطنية للنقل وتسويق المحروقات**" سوناطراك في 1963/12/31م والتي تساعد على تشجيع قطاع المحروقات ثم التوصل إلى اتفاقية مع فرنسا في جويلية 1965م، ولقد مثلت هذه الاتفاقية اتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت:[1]

- رفع نسبة الضريبة من 50% و أصبحت سنتي 1968 و 1969 حوالي 54% و 55% على الترتيب.
- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر معه زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب.
- استخدام نظام المشاركة التعاونية الجزائر- فرنسا.
- رفع حصة الجزائر إلى النصف مع الشركة الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
- تزايد دور شركة "سوناطراك" نتيجة هذه الاتفاقية وبالرغم من افتقار شركة "سوناطراك" لوسائل الحفر والتنقيب، حيث تم تكليف شركات أجنبية بذلك، نتج عن هذا التكليف تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "**الفور**" تمتلك فيها شركة "سوناطراك" 51% بينما بقيت 49% شركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية وبنفس السنة امتلكت "**سوناطراك**" جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة ومنها: **ألجيو، ألسترا،ألريف**.
- كما قامت الجزائر بالانضمام لمنظمة "الأوبك" 1969م لتعزيز قوتها في المجال النفطي واستغلال ما تملكه من إمكانيات نفطية.

الفرع الثاني : تطور قطاع النفط في الجزائر.

ظل أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال علي الاقتصاد الجزائري محدودا كذلك سعت الحكومة الوطنية لمفاوضات مع طرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستقلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر ونظرا لعدم التوصل

[1] حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص173.

معها إلي نتائج مرضية بعد عدة اتفاقيات ومفاوضات رفقة الطرف الفرنسي بقي أمام الجزائر الإقرار وحيد وهو قرار التأميم بقرار السيطرة علي ثرواتها النفطية بوضعها تحت ملكية الدولة .[1]

أولا: تأميم واحتكام "سونا طراك " بالقطاع

كما نعلم أن التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلي ملكية الدولة ،أما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون سماح لأطراف آخري سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها ،لذلك بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا قامت الجزائر بقرار التأميم المحروقات 24 فيفري 1971م .

وقد أرسلت الجزائر بعد التأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971م نظام جديد لاستغلال المحروقات ،قام علي تثبيت الملكية و السيادة الوطنية علي الحقول النفطية ،وجعل شركة "سوناطراك" الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق علي كل الحقوق المكشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل علي المكافأة وتعريض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول علي نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول علي نتيجة سلبية.

صنف الثاني يعرف بالعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطرة ويقتصردورها علي تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها سابقا[2].

ثانيا: الإصلاحات الأولى

شهدت السوق النفطية أحداث صعبة، و المتمثلة في الصدمة النفطية 1986م التي كان لها التأثير علي الاقتصاد الجزائري، مما ادخل الجزائر أول التعديلات علي قطاع المحروقات من خلال القانون 86-14 وقانون 1991 والذي تتليه مجموعة من التعديلات.

1) قانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986:

- ✓ يتضمن القانون 14-86 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها[3]:
- ✓ الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر .
- ✓ الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر ولكنها لا تحمل الشخصية المعنوية .

[1] الحاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري خلال القترة 1986-2009**،دراسة تحليلية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة وهران،2011-2012،ص32 .

[2] حكيمة حليمي ،مرجع سابق ، ص175.

[3] قانون86-14 مؤرخ في19أوت1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد35،مؤرخة في27أوت1986،ص1482.

- ✓ الشراكة في صيغة تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسة والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها .
- ✓ حصر تطبيق القانون في قطاع النفط فقط فقد تبين المادة 23 بوضع أن القطاع الغاز غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون، و إذا كانت المادة 23 فقد قصرت مجال تطبيقا القانون علي قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت إلى أبعد من ذلك وحضرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمنا حيث قررت أن القانون زمنا حيث قررت أن القانون لا يسري إلا علي الاكتشافات النفطية الجديدة .
- ✓ توازيا مع إرساء النظام التعاقد الجديد القائم أساسا علي عقود تقاسم الإنتاج، أعطي للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلي التحكم الدولي إلي حالة المنازعات.
- ✓ وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقي علي احتكار شركة "سوناطراك" لشبكات النقل[1].

2) قانون 1991:

لم تمضي سوى سنوات قليلة علي دخول قانون 86-14 حيز التنفيذ ليتم إدخال عليه بعض التحسينات تمثلت في صدور القانون الجديد رقم 91-21 الصادر في ديسمبر 1991 وأصناف بنودا أخري تحتوي تعديلات جوهرية أهمها :

- ✓ تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود .
- ✓ تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج .
- ✓ توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية .
- ✓ تشجيع التنقيب .

وقبل صدور هذا التعديل مجموعة من القرارات المتعلقة بقطاع المحروقات ونذكر منها :

1- مرسوم 87-157 مؤرخ في 21 جويلية 1987م يتعلق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات واستغلالها [2].

2- مرسوم 87-187 مؤرخ في 21 جويلية 1987م يتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها .

3- مرسوم 88-34 المؤرخ في فيفري 1988م يتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها3.

[1] الحاج قويدر عبد الهادي، نفس المرجع السابق،ص33.

[2] مرسوم87-157 مؤرخ في 21جويلية1987م ، الجريدة الرسمية، العدد30، المؤرخة في 22جولية1987،ص1165.

[3] مرسوم تنفيذي رقم88-34المؤرخ في فيفري1988م، الجريدة الرسمية، العدد السابع، المؤرخ في 17فيفري1988،ص292.

4- مرسوم رقم 88-15 المؤرخ في فيفري 1988م يحدد طبيعة الأنابيب والمنشآت الكبرى الملحقة بها والمتعلقة بإنتاج المحروقات ونقلها كما يحدد الاجراءات التي تطبق على انجازها .

5- مرسوم 94-43 مؤرخ في 30 جانفي 1994م يحدد قواعد المحافظة على حقول المحروقات وحماية الطبقات المشتركة التي تحتوي على الماء.

6- مرسوم تنفيذي رقم 94-435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994 يعدل المرسوم رقم 88-34 المؤرخ في فيفري 1988م والمتعلق بشروط منح الرخص المنجمية عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها[1] .

ثالثا: قطاع النفط في ضوء الإصلاحات الجديدة

عرف قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة نتائج قيمة نظرا لإصلاحيات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل واستحداث قوانين ومؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحياتها بصفتها المالكة للثروة الطبيعية ومحرك الاستثمارات، فأهم القوانين التي تم المصادق عليها وساهمت في الترقية نذكر منها:

قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 2005/04/28م وتناول كل المسائل المتعلقة بقطاع النفط وتنظيمه بداية من كيفية منح تراخيص الاستكشاف، الاستغلال وكيفية ممارسة النشاط وأهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات وكذلك فتح المجال للاستثمار القانون أيضا بتوسيع المناقشة وعدم التمييز بين المعلمين العموميين عند منح الرخص .... الخ .

بالإضافة إلى إلغاء تقاسم الإنتاج وإرسال نظام تعاقدي جديد حيث أعطي نص المادة 48 الحق للمستثمر في امتلاك 70%على الأقل في حقوق المساهمة في أي شركة .

رغم كل هذه الجهود في قطاع المحروقات وجدت الجزائر نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميزته، فاتجهت إلى مزيد من التعديلات كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 جانفي 2013م على قانون المحروقات المعدل والمتمم لقانون 2005م .

المطلب الثاني: الإمكانيات البترولية للجزائر.

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تسمح لها بأن تحتل مكانة هامة ضمن الدول البترولية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط " أوبك وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج و الصادرات من البترول التي تساهم بها .

[1] مرسوم تنفيذي رقم94-435مؤرخ في12ديسمبر 1994

الفرع الأول: الاحتياطات البترولية

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا[1] والمرتبة 7 عربيا[2] من حيث حجم الاحتياطات البترولية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2015 إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من البترول[3] و17,12% من إجمالي الاحتياطي العربي[4] ولقد نشهد مستوى احتياطي البترول المؤكد من السبعينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف .

الجدول رقم (01) : تطور احتياطي البترول المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة مليون برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاحتياطي	11310	11310	11310	11800	11350	12270	12200	12200	12200
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)OPEQ.

http : www.oafecorg.orglor/hom/potobomk

وقد استقر حجم الاحتياطي على مستوى 12200 مليون برميل ابتداء من 2006 رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج ويعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 133 اكتشاف نفطيا خلال الفترة 2006 – 2017 .

الجدول رقم (02) : تطور الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) .

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الاكتشافات	08	03	03	03	04	05	12	05	02
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاكتشافات	04	14	10	08	12	18	11	17	20

[1]-Opec,annaual statistical bulletin2016,organization of the petroleum exporting countries,p22.

[2]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، التقرير الاحصائي السنوي2016،الكويت،ص12.

[3]-Opec,annaual statistical bulletin2016, p23.

[4]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(الأوابك)،مرجع نفسه.

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)OPEQ.

الفرع الثاني: إنتاج البترول في الجزائر

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج البترولي لسنة 2015، حيث تساهم بنسبة 1.48%[1] من حجم الإنتاج العالمي وبنسبة 4.89% من حجم الإنتاج العربي وبنسبة 3.67% من حجم إنتاج .

الجدول رقم (03) : تطور حجم إنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) .

الوحدة : مليون برميل / السنة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الانتاج	290.54	307.476	266.414	243.976	478.661	493.48	520.49	510.27	494.94
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الانتاج	445.665	434.35	424.13	439.095	439.095	435.445	422.305	418.290	389.360

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)OPEQ.

مع بداية العقد الأول من القرن الحالي شهر إنتاج البترول تطورا وانتعاشا كبيرا وذلك بنموه بنسبة قدرها 45.35% بين سنتي 2000 و 2017 وقد مساعد على هذا التطور المنحى التصاعدي لأسعار البترول المدفوعة بدورها بمستويات الطلب العالمية المرتفعة على البترول وكذا ارتفاع حجم التخصصات الاستثمارية في قطاع المحروقات منذ سنوات التسعينات من خلال فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات البترولية الأجنبية وقد بلغ مجموع الاستثمارات التي تم انجازها بالجزائر ما يعادل 4.612 و4.965 مليار دولار سنتي 2003 و2004 على التوالي[2]، لتبليغ سنة 2010 ما يعادل 14.4 مليار دولار، حيث تمثل استثمارات المنبع 69% منها، إذ بذلت هذه الجهود أساسا في نشاط الحضر، مع حذو 242 من الآبار الاستكشافية منها 61% تم انجازها عن طريق المجهود الذاتي لسوناطراك [3].

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)،مرجع سبق ذكره،ص30.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004، عدد26،ص37.

[3] التقرير السنوي لسوناطراك، 2010،ص27.

الفرع الثالث: حجم الصادرات البترولية

قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها البترولية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات البترولية من أجل تمويل مشاريع التنمية وقد كان هيكل الصادرات البترولية خلال فترة السبعينيات يعتمد أساسا على البترول الخام ولم تكن المشتقات البترولية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة لكن مع بداية الثمانينيات عرف تطور الصادرات البترولية مرحلة جديدة تميزت بروز صادرات المشتقات البترولية كمكون أساسي من هيكل الصادرات البترولية وذلك على حساب صادرات البترول الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لأن قسما هاما من الإنتاج البترولي كان يتم توجيهه نحو التكرير .

الجدول رقم (04) : تطور الصادرات البترولية الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017).

الوحدة : مليون برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات البترولية الخام	169.1	164.4	200.5	266.2	326	254.3	354.3	339.1	305.5
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات البترولية الخام	272.8	258.7	254.6	250.4	222.2	184.5	194.3	197.6	199.8

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)OPEQ.

مع بداية الألفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات البترول الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات البترولية وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي يشهده والذي استمر إلى غاية 2007 ولقد عرفت الصادرات البترولية اجمالا انخفاضا مستمر خلال الفترة (2008 – 2017) ويعود ذلك إلى الجزائر بالحصص المحددة من طرف منظمة الأوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق البترولية بعد الاضطرابات التي تعرضت إليها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة والأزمة البترولية لسنة 2014، على أمل معاودة ارتفاع الأسعار بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: صفات خاصة بالنفط الجزائري.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة تتركز على ثلاث مكونات أساسية هي: " الجودة، التكلفة، الآجال " أي كل مزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتوج ومنها ما يلي:

الفرع الأول: مزايا عامة للمنتوج النفطي.

1- **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف:** مثل تكاليف النقل.

2- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة** : مثل تمييز المنتج عن غيره والذي يتوفر بتقديم ميزة أوخدمة معنية خاصة أو لخصائص تمتلكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار .

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الانتاج، مع ملاحظة أن منتج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة ولذلك فإن تفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل أنواع النفط و التي تدخل (إلى جانب التكاليف و المدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية [1].

الفرع الثاني: مزايا النفط الجزائري

من خلال هذه المحددات التي تتم الإشارة إليها يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية عدة مميزات نذكر منها ما يلي:

أولا: ميزة الموقع الجغرافي

ويقصد بذلك (القرب من أسواق الاستهلاك) ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كثيرة . لقرب موانئها التصديرية من موانئي الاستقبال الأوروبية ولذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا .

وهذا القرب يترتب عليه ما يسمي " بالفرق الناجم عن النقل " يجعل منتجاتها النفطية والقريبة في وضع تنافسي أفضل من نفط البلدان الشرق الأوسط وإندونيسيا ونيجيريا وروسيا أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة الرومر، البنيلوكس، شمال فرنسا)كما يعد النفط الليبي منافسا أيضا للنفط الجزائري وله أهمية بسبب قربه من الشواطئ الأوربية (ايطاليا).

أما عن النفط الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن أن ينافس نفط الممونين التقليديين لأمريكا وتهتم على وجه الخصوص " المكسيك " فنزويلا ونفط الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانه في السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات النفطية الجزائرية أن تصل إلى السوق الأمريكية، وكذلك بالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة و واعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للنفط الذي تضاعف استهلاكها من النفط خلال التسعينات وتستورد ثلثا احتياجاتها الداخلية ولها معدلات نمو قياسية (10% في سنة 2009) وأصبحت ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية وستحتاج إلى كميات متزايدة من الطاقة مستقبلا فموقع الجزائر الجغرافي

[1] بلقاسم سرايري ، نفس المرجع السابق ، ص-ص،147-148.

وبعدها عن السوق يجعل منتجها أقل تنافسية بالمقارنة مع دولة الشرق الأوسط ودول آسيا التابعة للاتحاد السوفيتي سابقا.

ثانيا: ميزة نوعية النفط الجزائري:

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، كما أن أهم المنتجات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة المصدرة له ويعرف نفط الجزائر الأساسي باسم "صحاري بلند " ويتضمن خصائص ايجابية من حيث خله من الكبريت و تميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك .

الفرع الثالث: معيقات تتحدى النفط الجزائري

منذ انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك وهي تسعي إلى إثبات وجودها على مستوى السوق النفطية فكل دولة تتحدد مكانتها بما تملكه من مزايا تنفرد بها عن باقي الدول فالجزائر تواجه عدة مشاكل في قطع النفط يضعها أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع[1].

أولا: مشاكل النفط في الجزائر

يلاقي قطاع النفط في الجزائر عدة مشاكل تعترضه كأي قطاع آخر مكونه للاقتصاد الوطني نستعرضه على الجوانب التالية منذ بينها [2]:

- ✓ سعي الدول المستعملة للنفط ترشيد وتخفيض استعملاها في ظل ارتفاع الأسعار والبحث عن بدائل طاقوية مما يؤدي إلى تراجم الطلب على النفط، بالإضافة إلى ارتباط النفط بسعر الدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة انخفاضا وارتفاعا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة وتراجع إيراداتها وبالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية .
- ✓ صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات استكشاف وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر يضافا إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي لسبب الاستعمال المفرط والكبير .

[1] عيسى مقيلد، نفس المرجع السابق،ص49.
[2] عيسى مقيلد،المرجع السابق،ص149.

✓ محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة الأزمات النفطية التي تصيب الدولة النامية ويكون تأثيرها سلبي بطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يؤثر انخفاض أسعار النفط على الجزائر .

ثانيا: التحديات التي تواجه النفط الجزائري

يعرقل النفط في الجزائر مجموعة من التحديات صنف إلى ذلك أن النفط مادة ناضبة أي قابلة الزوال وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقات المتجددة كمالا يزال سعر الغاز حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى بالإضافة إلى اندماج الشركات متعددة الجنسيات في قطاع النفط، وهو ما سيؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الجزائر التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيهالأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركاتالنفطية العالمية.

المبحث الثاني: واقع انعكاسات أسعار النفط على أدوات السياسة المالية.

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول الباقية نسبيا في مجال البترول على صعيد دول منظمة الأوبك، حيث سنتناول في هذا المبحث تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2000 إلى 2015 وأثره على أدوات السياسة المالية.

المطلب الأول: دراسة تغيرات أسعار البترول من 2000 إلى 2017.

الجدول رقم(05): تطور أسعار البترول 2000-2017.

الوحدة: بالدولار الأمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
أسعار البترول	28.77	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار البترول	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	44.2	54.2

المصدر:اعتمادا على منشور الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك.

الشكل رقم (01): يوضح تطور أسعار البترول من 2000-2017.

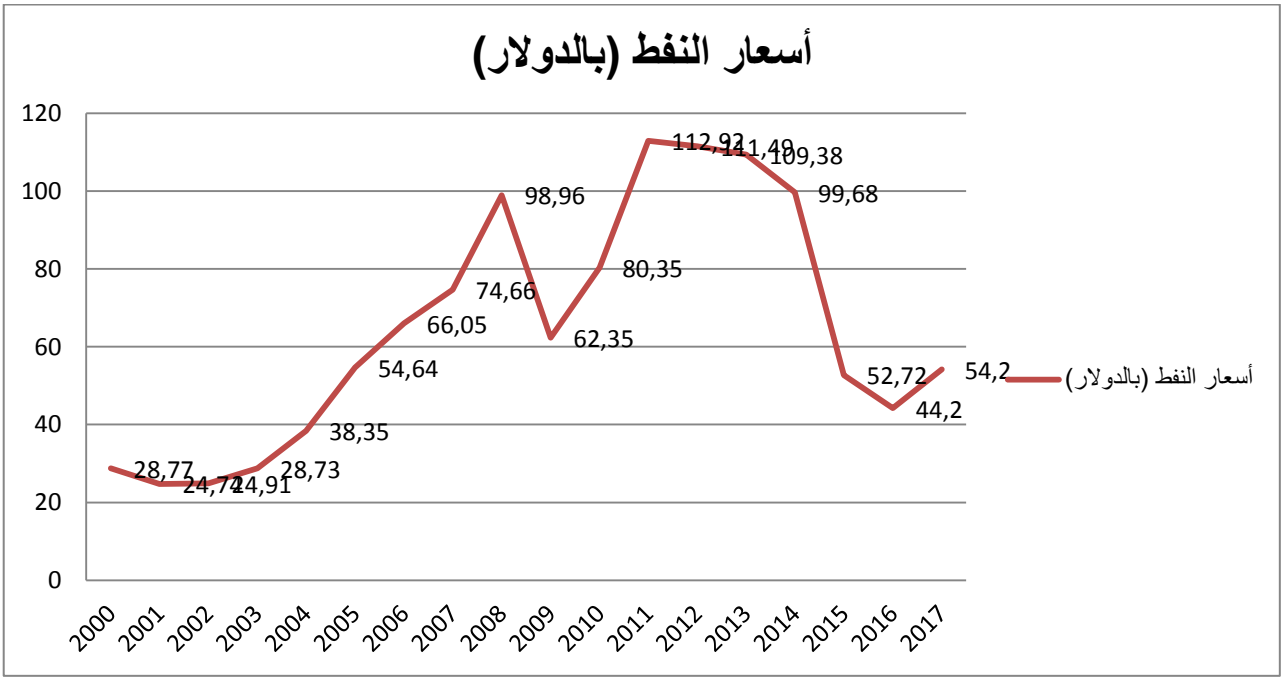

المصدر: من إعداد الطالبين وفق معطيات الجدول رقم (05).

تحليل تطور أسعار البترول 2000-2017:

في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين إلى جانب إبرام من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل مصفاة إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية الارتفاع المتزايد لأسعار.

نلاحظ من خلال الجدول(05) أن أسعار البترول عرفت تطور مستمر من 2000 إلى 2007، حيث شهدت 2001 تراجعا بـ 4.03 دولار للبرميل مقارنة مع سنة 2000 وهذا بسبب أحداث سبتمبر 2001 ومنذ مطلع 2002 عرفت أسعار البترول ارتفاعات قياسية، حيث كانت أسعار البترول 24.91 دولار للبرميل سنة 2002 حيث وصلت إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007 وهذا بسبب زيادة النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب العالمي على البترول و انخفاض سعر صرف الدولار، في حين أن أسعار البترول انخفضت سنة 2009 إلى 62.35 دولار للبرميل مقارنة مع السنة السابقة، حيث كانت سنة 2008 بـ 98.96 دولار للبرميل و هذا ناتج عن الأزمة المالية التي ضربت العالم سنة 2008 و التي سرعان ما تطورت إلى أزمة اقتصادية أثرت على أسعار البترول سنة 2009، منذ سنة 2010 عرفت أسعار البترول طفرات نفطية حيث كان سعر البترول 80.35 دولار للبرميل سنة 2010 ليصل إلى 109.38 دولار للبرميل سنة 2013 ،وفي منتصف 2014 انهارت أسعار البترول بصورة حادة ومفاجئة وكانت صدمة نفطية وصل سعر البترول إلى 99.6 دولار للبرميل سنة 2014 وتزايدت حدتها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند 30 مليون برميل يوميا، ليبلغ سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015 إلى حوالي 50 دولار للبرميل مسجلات بذلك أدنى مستوياته من أكثر من خمس سنوات، غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر 2015 لكن سرعان ما عاد إلى التراجع إلى أ وصل حدود 44.2 دولار للبرميل سنة 2016لكن بعد اتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة الأوبك ومنتجي النفط من خارجها والذي دخل حيز التنفيذ به بدء مطلع شهر يناير 2017، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق تحسنت أسعار النفط إلى أن وصلت 54.2 سنة 2017.

و من أسباب التراجع لأسعار البترول:

- زيادة الإمدادات النفطية من دول خارج الأوبك مع تباطؤ نمو الطلب العالمي والزيادة في هذه الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية.
- مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلك الأوروبية والآسيوية.
- توجه الدول الصناعية نحو تنوع في الإمدادات وتوجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، وذلك باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك، وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع على إنتاج مصادر بديلة.

أما العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط سنة 2017:

- اتفاق خفض الإنتاج بين منظمة الأوبك والمنتجين للنفط من خارجها.
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص.
- العجز الذي تظهره البيانات الأولية لمستويات العرض والطلب من النفط الخام خلال عام 2017 والمقدر بنحو 500 ألف برميل يوميا مقارنة بفائض قدره ألف برميل يوميا خلال عام 2016.
- انخفاض مستويات أنواع المخزونات النفطية العالمية المختلفة بحوالي 1.7% مقارنة بمستويات عام 2016.

المطلب الثاني: تطور وتحليل الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.

سنتناول في هذا المطلب تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000 إلى 2017.

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2017.

الوحدة: بآلاف دج

السنوات	أسعار النفط (بالدولار)	الإيرادات النفطية (الجباية البترولية) (بآلاف دج)	الإيرادات العادية (بآلاف دج)	الإيرادات العامة (بآلاف دج)
2000	28,77	524 000	504 840	1 028 840
2001	24,74	732 000	502 380	1 234 380
2002	24,91	916 400	541 350	1 457 750
2003	28,73	836 060	615 390	1 451 450
2004	38,35	862 200	665 800	1 528 000
2005	54,64	899 000	736 830	1 635 830
2006	66,05	916 000	781 920	1 667 920
2007	74,66	973 000	829 616	1 802 616
2008	98,96	970 200	953 800	1 924 000
2009	62,35	1 628 500	1 158 100	2 786 600
2010	80,35	1 835 800	1 245 700	3 081 500
2011	112,92	1 472 400	152 000	2 992 400
2012	111,49	1 561 600	1 874 050	3 455 650
2013	109,38	1 615 900	2 204 100	3 820 000
2014	99,68	1 577 730	2 640 450	4 218 180
2015	52,72	1 722 940	2 961 710	4 684 650
2016	44.2	1 682 550	3 064 880	4 747 430
2017	54.2	2 200 120	3 435 394	5 635 514

المصدر: من إعداد الطالبين بالرجوع إلى قوانين المالية خلال السنوات (2000-2017).

الشكل رقم (02): يوضح تطور الإيرادات العامة والإيرادات البترولية 2000-2017.

سنحاول انجاز شكل من خلال الجدول التالي:

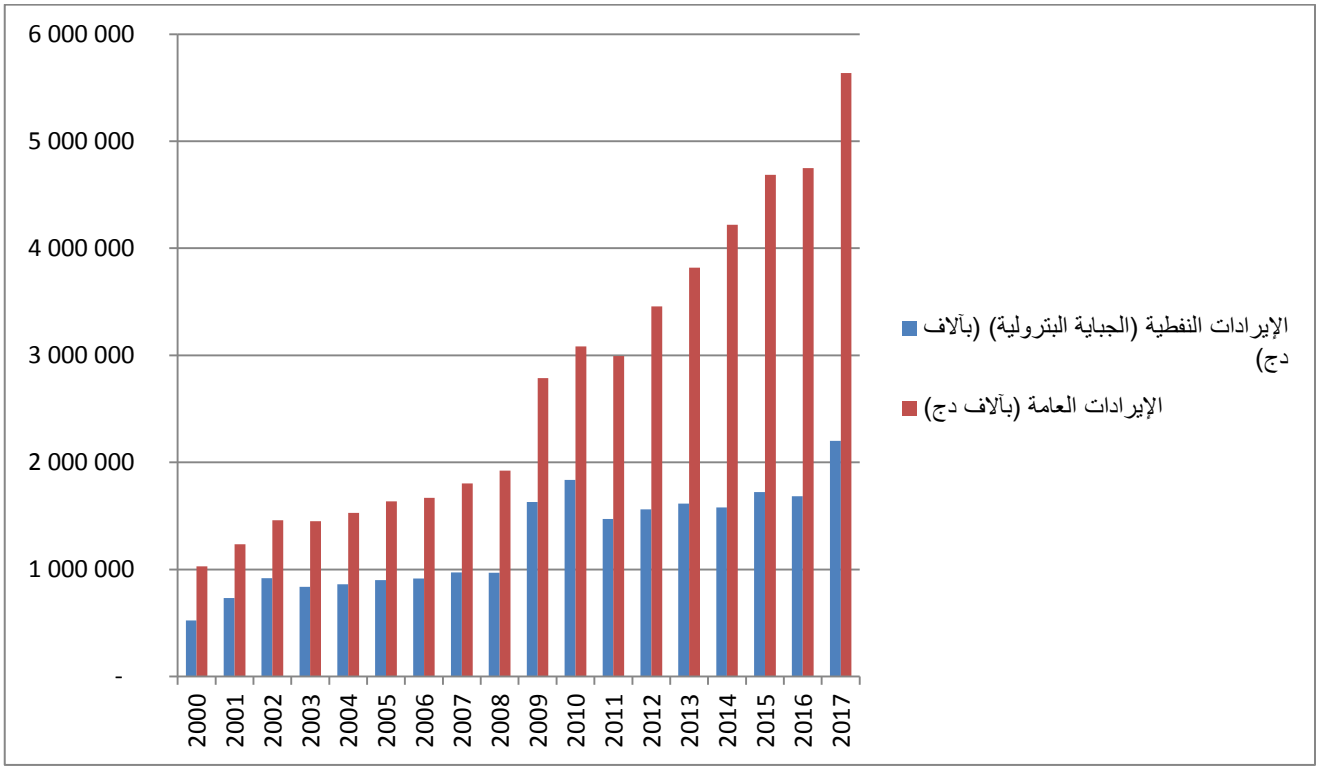

المصدر: من إعداد الطالبين وفق المعطيات الجدول رقم (06).

تحليل تطور الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول 2000-2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن الإيرادات العامة عرفت زيادات مستمرة في قيمتها من خلال دراستها، حيث سجلت سنة 2000 قيمة 840,00 028 1 ألف دج وكان سعر البترول 28,77 دولار للبرميل، وبالرغم من انخفاض أسعار البترول إلى 24,74 دولار للبرميل في 2001 و 2002 واصلت الإيرادات العامة في الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع في الإيرادات البترولية التي تساهم في الإيرادات العامة بشكل كبير، وعاد سعر البترول إلى 28,73 دولار للبرميل سنة 2003 و لكن عرفت إيرادات العامة انخفاض قدره 300 6 ألف دج مقارنة مع سنة 2002 وهذا بسبب تراجع الإيرادات البترولية بـ 340 80 ألف دج مقارنة بسنة2002، وفي الفترة الممتدة من 2004 إلى 2013 عاودت الإيرادات العامة في الارتفاع وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول حيث قفزت من 38,35 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 54,64 سنة 2005 ثم إلى 66,05 دولار للبرميل سنة 2006 حتى وصلت إلى 112,92 دولار للبرميل إلى 111,49 دولار للبرميل سنة 2011 و 2012 وكان هذا انخفاض بسيط قدره 2,11 دولار للبرميل مقارنة مع سنة

2013 مع سنة 2012، وكذلك عرفت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة و خاصة من سنة2009إلى سنة 2013,وبالرغم من الصدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 2014 بانهيار أسعار البترول نلاحظ تراجع في الجباية البترولية في سنة 2015 ورغم ذلك يوجد زيادة الإيرادات العامة، و هذا راجع إلى الزيادة في الإيرادات العادية (الضرائب و الرسوم...) ونلاحظ في سنة 2017 معاودة الإيرادات النفطية في الارتفاع ويكمن هذا التحسن إلى الارتفاع في أسعار البترول 52.2 دولار.

من خلال الشكل (02) الذي يمثل تطور الإيرادات العامة والإيرادات البترولية نلاحظ العلاقة بين الإيرادات العامة مع الإيرادات النفطية، كلما كان ارتفاع في كان يقابله ارتفاع في الإيرادات العامة وبالتالي هناك علاقة طردية بينهما خلال مرحلة الدراسة ومنه نستخلص أن هناك ارتباط وثيقا بين الإيرادات العامة وأسعار البترول والجباية البترولية وبالتالي هناك تأثيرا لأسعار البترول على أداة من أدوات السياسة المالية ألا وهي (الإيرادات العامة).

المطلب الثالث: تطور وتحليل النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول

سنتناول في هذا المطلب تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000 إلى 2017.

الجدول رقم (07): تطور النفقات العامة للدولة 2000-2017.

الوحدة: بآلاف دج

السنوات	أسعار النفط (بالدولار)	النفقات العامة (بآلاف دج)
2000	28,77	1 255 500
2001	24,74	1 251 800
2002	24,91	1 559 800
2003	28,73	1 711 100
2004	38,35	1 920 000
2005	54,64	1 950 000
2006	66,05	2 630 500
2007	74,66	3 623 700
2008	98,96	4 322 000
2009	62,35	5 191 400
2010	80,35	5 926 000
2011	112,92	6 618 400
2012	111,49	7 428 700
2013	109,38	6 879 800
2014	99,68	7 656 200
2015	52,72	8 753 600
2016	44.2	7 984 200
2017	54.2	6 883 200

المصدر: من إعداد الطالبين بالرجوع إلى قوانين المالية خلال السنوات (2000-2017).

الشكل رقم (03): يوضح تطور الإيرادات البترولية والنفقات العامة (2000-2017).

سنحاول انجاز شكل من خلال الجدول التالي:

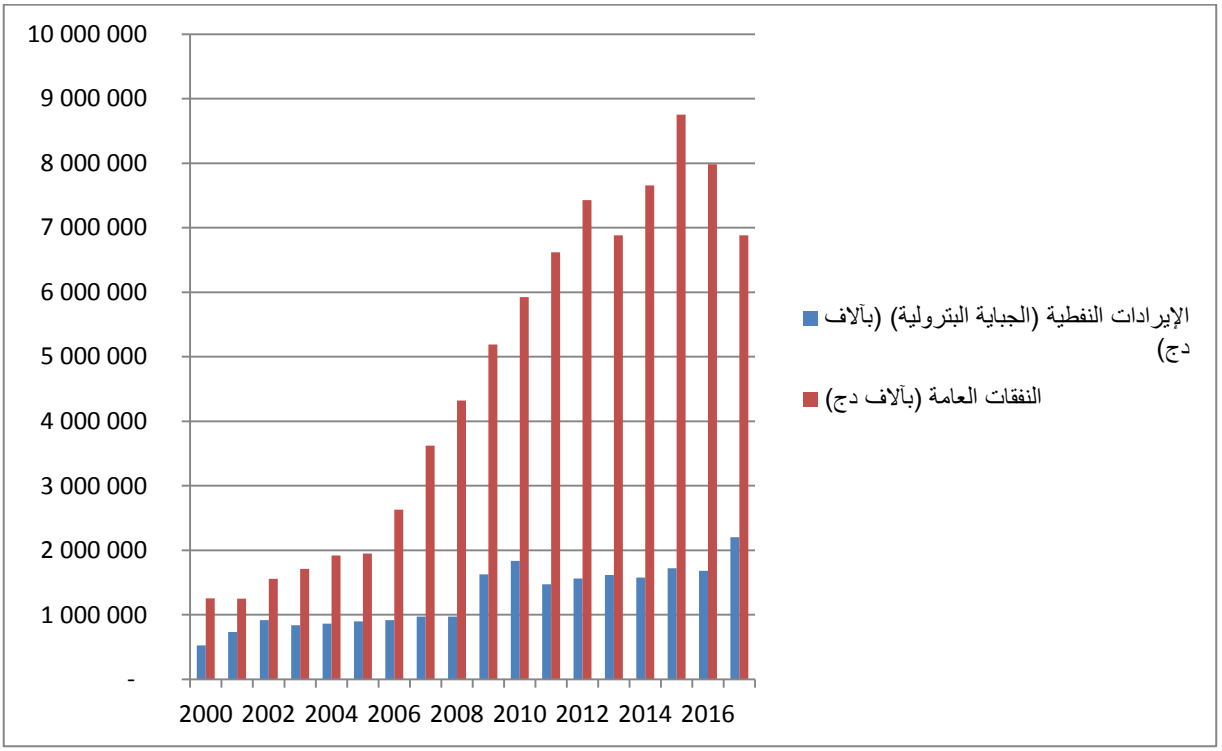

المصدر: من إعداد الطالبين وفق معطيات الجدول رقم (03)

تحليل تطور النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار البترول من 2000-2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن النفقات العامة في الجزائر دائما متزايدة وأن هذه الزيادة في النفقات أو الانخفاض تبعا لأسعار البترول أو راجع إلى السياسات أو الظروف السائدة في الجزائر، ونلاحظ انخفاض في قيمة النفقات في سنة 2001 بـ 3700 ألف دج مقارنة مع سنة 2000 وهذا راجع إلى ماشهدته الأسواقالعالمية للبترول من انخفاض في أسعار البترول بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، ومنذ 2002 عرفت النفقات العامة نمو بسبب تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم النمو (2005-2009) وكانجراء ارتفاع أسعار البترول وهذا ما ساعد الجزائر على تمويل هذا البرنامج الاقتصادي، حيث بلغت أسعار البترول سنة 2008 98,96 دولار للبرميل، ولكن تراجعت سنة 2009 إلى 62 دولار للبرميل، ورجع ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم سنة 2008 والتي سرعان ما تطورت إلى أزمة اقتصادية أثرت على أسعار البترول سنة 2009 وبالرغم من انخفاض أسعار البترول شهدت النفقات العامة ارتفاعا حيث سجلت زيادة قدرت بـ 869400 ألف.دج مقارنة سنة 2009 مع سنة 2008، ويعود

الارتفاع إلى السياسة المالية التي تبعتها الحكومة بهدف مكافحة البطالة والفقر...الخ، وعرفت كل من سنة 2010 و2011، 2012 و2013 ارتفاعا ملحوظا للنفقات العامة مقارنة مع السنوات السابقة وذلك راجع إلى ارتفاع وتحسن أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2009 حيث وصلت أسعار البترول سنة 2011 إلى 112,92 دولار للبرميل، وفي سنة 2014 واصلت النفقات العامة الارتفاع لتبلغ 7656200 ألف.دج، بالرغم من انخفاض أسعار البترول إلى 99,68 دولار للبرميل في سنة 2014 يعود ارتفاع حجم النفقات إلى حتمية استكمال برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، ثم انهارت أسعار البترول بصورة مفاجئة منذ منتصف 2014، وبعد الطفرة التي عرفتها أسعار البترول منذ مطلع الألفية و استمرت ما يقارب عقدا من الزمن، انخفض سعر البرميل الواحد من 111,49 إلى حوالي 52,73 دولار للبرميل في عام 2015، وهذا راجع إلى زيادة إنتاج البترول خارج منظمة الأوبك وعودة قوة إيران إلى السوق البترولية بعد الاتفاق النووي، وعرفت النفقات العامة ارتفاعا سنة 2015 قدر بـ 1097400 ألف دج مقارنة مع سنة 2014 بالرغم من انهيار أسعار البترول وانخفاض أسعار البترول وانخفاض الإيرادات البترولية بـ 917510 ألف.دج مقارنة مع سنة 2014 ولكن هناك ارتفاع في الإيرادات العامة يقدر بـ 1652030 ألف.دج، مقارنة مع سنة 2014لذلك لجأت الحكومة بعد انهيار أسعار البترول إلى الإيرادات العادية من أجل تغطية الانخفاض في الإيرادات البترولية وهذا يدل على اعتماد الحكومة على أسعار البترول من أجل تغطية النفقات العامة.

وكذلك من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات البترولية وأسعار البترول مع النفقات العامة خلال مرحلة دراستنا ما عدا سنة 2015 اعتمدت الحكومة على الإيرادات العادية بسبب انهيار أسعار البترول، أما في سنتي 2016-2017 نلاحظ انخفاض تدريجي للنفقات العامة وهذا راجع الى التدابير الحاسمة التي اتخذتها الدولة في ترشيد نفقاتها بهدف خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، إضافة إلى الإجراءات التقشفية و تقليص فاتورة الواردات مع فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات.

ومنه نستخلص أن هناك ارتباطا وثيقا بين النفقات العامة وأسعار البترول والجباية البترولية وبالتالي هناك تأثير أسعار البترول على أداة من أدوات السياسة المالية في الجزائر ألا وهي (النفقات العامة).

المطلب الرابع: تطور الموازنة العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.

سنتناول في هذا المطلب تطور الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال 2000-2017.

الجدول رقم (08): تطور الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة خلال 2000-2017

.

الوحدة: بآلاف دح

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة العامة
2000	1 028 840	1 255 500	- 226 660
2001	1 234 380	1 251 800	- 17 420
2002	1 457 750	1 559 800	- 102 050
2003	1 451 450	1 711 100	- 259 650
2004	1 528 000	1 920 000	- 392 000
2005	1 635 830	1 950 000	- 314 170
2006	1 667 920	2 630 500	- 962 580
2007	1 802 616	3 623 700	- 1 821 084
2008	1 924 000	4 322 000	- 2 398 000
2009	2 786 600	5 191 400	- 2 404 800
2010	3 081 500	5 926 000	- 2 844 500
2011	2 992 400	6 618 400	- 3 626 000
2012	3 455 650	7 428 700	- 3 973 050
2013	3 820 000	6 879 800	- 3 059 800
2014	4 218 180	7 656 200	- 3 438 020
2015	4 684 650	8 753 600	- 4 068 950
2016	4 747 430	7 984 200	- 3 236 770
2017	5 635 514	6 883 200	- 1 247 686

المصدر: من إعداد الطالبين بالرجوع إلى قوانين المالية خلال السنوات (2000-2017).

الشكل رقم (04):يوضح تطور الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة2000-2017.

سنحاول انجاز شكل من خلال الجدول التالي:

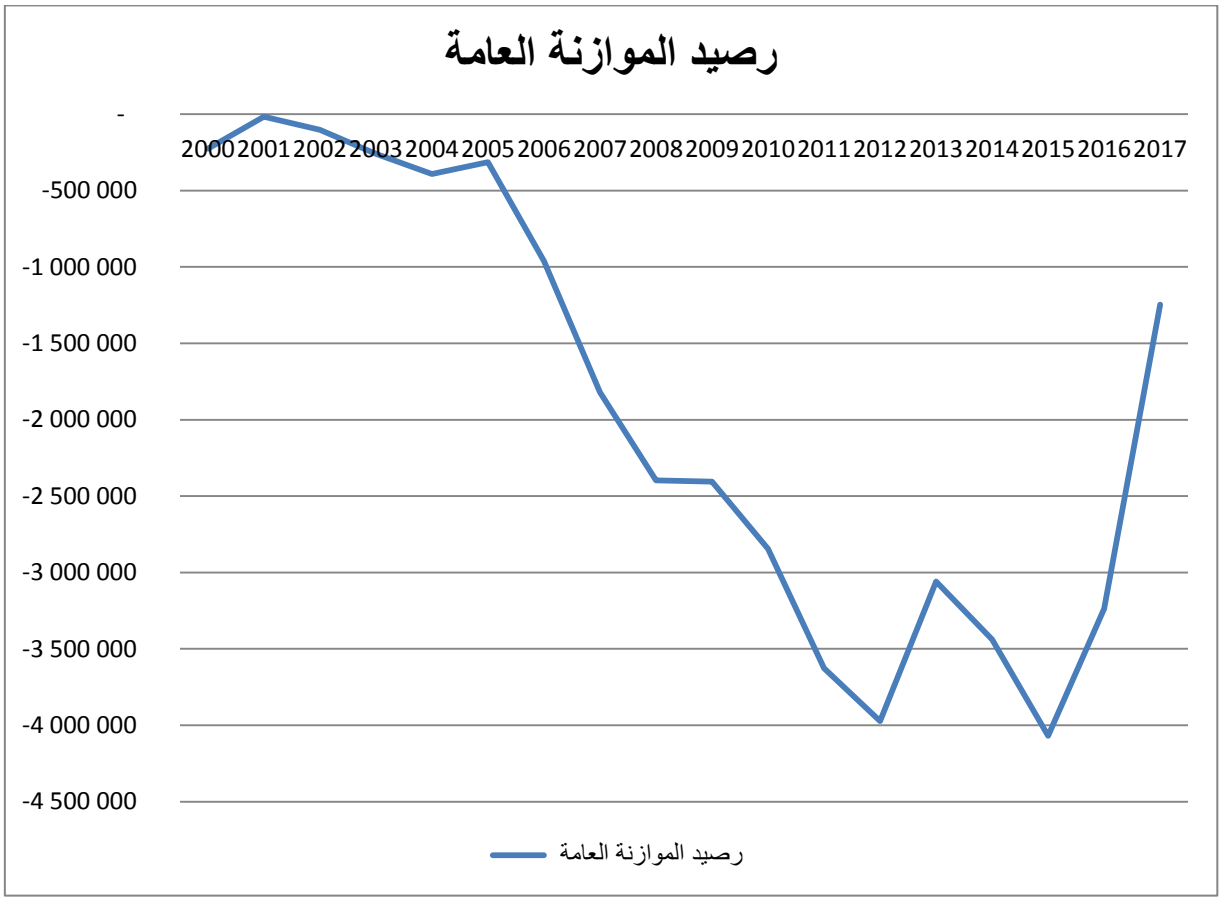

المصدر:من إعداد الطالبين وفق معطيات الجدول رقم (04).

. **تحليل تطور الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن الرصيد سالب قد غطى كل الموازنات خلال فترة دراستنا وذلك يعود إلى الزيادة المستمرة في قيمة النفقات العامة بالرغم من الزيادة في الإيرادات العامة، نلاحظ تقلص في رصيد الموازنة العامة في سنة 2001 بـ 209240 ألف.دج مقارنة مع سنة 2000 وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول والسبب راجع إلى أحداث سبتمبر 2001، بل وازدادت من سنة لأخرى وبالرغم من ارتفاع أسعار البترول والجباية البترولية (الإيرادات البترولية) التي تمثل الجزء الأكبر والهام من إيرادات الموازنة ويعود هذا العجز الدائم في موازنة الجزائر إلى الاختلالات بين النفقات العامة و الإيرادات العامة حيث تعرف النفقات تزايد مستمرا بفعل السياسة التوسعية التي تتبعها الدولة ومحاولتها لتسديد ديونها الخارجية، وبالرغم من تزايد أسعار البترول وبالتالي زيادة الإيرادات البترولية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة للموازنة فهي لم تنجح في تغطية النفقات المتزايدة، باستمرار مما سبق يتبين لنا أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بشكل كبير

بالنفقات أكثر مما يتأثر بالإيرادات، ولكن في الفترات التي ترتفع فيها أسعار البترول وتزداد الإيرادات البترولية يتقلص العجز مقارنة بالفترات السابقة التي تشهد انخفاض في أسعار البترول، نلاحظ في الفترة من 2007-2015 التي عرفت ارتفاعا في أسعار البترول و العائدات البترولية كانت هناك ارتفاعات قياسية في عجز الموازنة، حيث وصل العجز إلى 1821084 ألف.دج سنة 2007 ثم تقلص العجز في رصيد الموازنة بـ 877250 ألف.دج سنة 2013 مقارنة مع سنة 2012 بالرغم من انهيار أسعار البترول وضعف الإيرادات البترولية سنة2015 واصل العجز بـ 362880 ألف.دج.

والشكل رقم (04) يوضح لنا أكثر العجز في رصيد الموازنات العامة خلال فترة الدراسة ومنه نستخلص أنه ليس هناك تأثير على رصيد الموازنات العامة من طرف أسعار البترول والجباية البترولية بالرغم من العائدات البترولية التي تساهم بشكل كبير في الإيرادات للموازنات العامة، وهذا راجع إلى سياسات الحكومة التي تتبعها من خلال زيادة النفقات من أجل تسديد ديونها وتغطية الإنفاق، كانت هناك ارتفاعات قياسية في العجز الموازني حيث وصل العجز إلى4068950ألف.دج سنة2015 وفي سنة2017انخفض العجز إلى أدنى مستوياته بسبب السياسة المالية الانكماشية المتبعة من طرف الدولة في ترشيد نفقاتها.

ومن خلال ما سبق فإن رصيد الميزانية دائما يتأثر بحجم النفقات فعند انخفاض النفقاتسنتي 2016-2017 أدى إلى انخفاض العجز الموازني لسنة 2015، لكن في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايدا بسبب تزايد عائدات النفط حتى وإن لم يختفي العجز، إلا أنه تقلص مقارنة مع السنوات السابقة.

الشكل (05) تأثير الإيرادات النفطية على رصيد الميزانية في الجزائر:

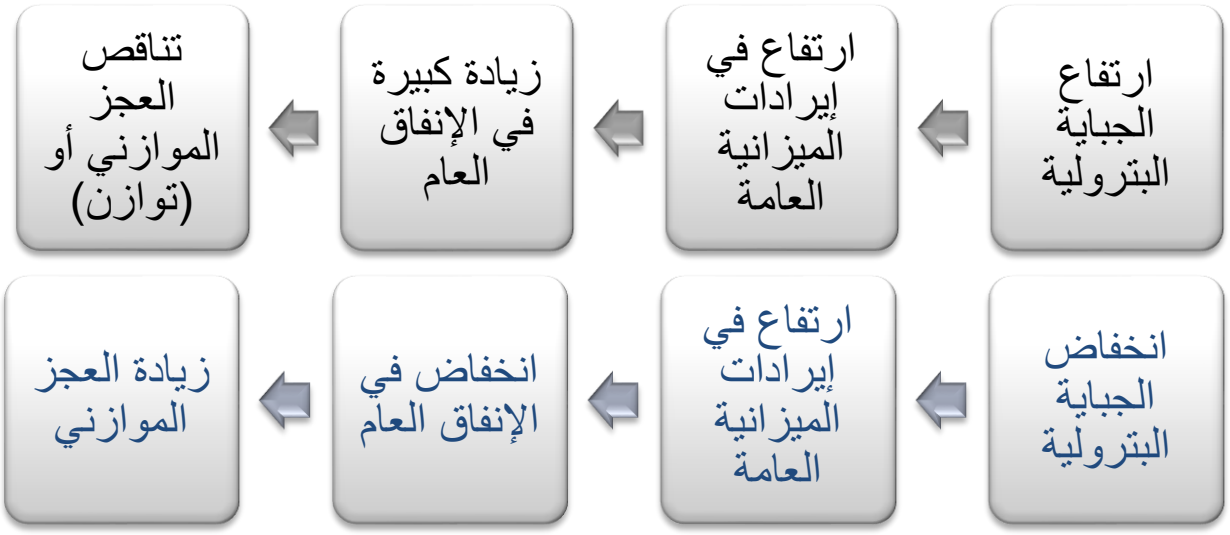

المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على التحليل.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد في ميزانية الاقتصاد الجزائري حيث ساهم بنسبة كبيرة .

أما من خلال دراستنا فتطرقنا من خلال هذا الفصل أن أسعار البترول عرفت تقلبات حادة ومفاجئة و ذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة في العالم من أزمات اقتصادية ومالية، و في الأخير نلاحظ تأثير أسعار البترول على السياسات المالية للدولة و ذلك من خلال تأثير الإيرادات البترولية على الإيرادات العامة و النفقات العامة والموازنة العامة، وتبين لنا كيف ساهمت هذه الأسعار على أداء السياسة المالية في الجزائر، ونلاحظ هناك علاقة طردية بين أسعار البترول والإيرادات العامة والنفقات العامة بمعنى آخر أي أن الارتفاع في أسعار البترول أو الإيرادات البترولية كان يقابله زيادة في النفقات العامة والإيرادات العامة وحتى عجز في الموازنة العامة.

الخاتمـــــــــــة

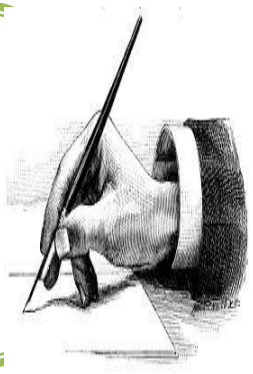

الخاتمة :

يعتبر النفط من السلع الممتازة في العالم تتأثر بأي ظرف اقتصادي أو بيتي حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالمية ودوره يعتبر حيويا في العالم العاصر وذلك لتعدد استعمالاته في الصناعات المختلفة ، حيث يعتبر النفط كغيره من السلع له أسعار وسوق نفطية بحيث تتحدد الأسعار بتفاعل قوى العرض والطلب وتختلف السوق النفطية عن بقية الأسواق لتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة وعدم استقرار هذه الأسعار فيها .

بما أن السياسة المالية في الجزائر تعتمد بصفة شبه كليه على البترول ، اضافة إلى أن أغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها العائدات البترولية ، أي تغير في أسعار البترول سينعكس بشكل مباشر على الإيرادات البترولية وبالتالي سينعكس على السياسية المالية بصفة خاصة وعلى الوضع الاقتصادي الوطني بصفة عامة ويجب على الحكومة الخروج من تبعية قطاع المحروقات ، لأن أسعار البترول تخضع إلى العوامل الاقتصادية الجيوسياسية العالمية وبالتالي لا يمكن للجزائر التحكم في أسعار البترول.

اختبار فرضيات الدراسة :

فيما يخص الفرضية الأولي :

قد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية ، أن مستوى سعر البترول يخضع إلى عوامل اقتصادية من خلال العرض والطلب والعوامل جيوسياسية من خلال المنتجون (أوبك) والمستهلكين (الوكالة الدولية للطاقة).

فيما يخص الفرضية الثانية :

قد أثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها صحة هذه الفرضية أن السياسة المالية مجموعة من الاجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة بضريبية من أجل الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة و التضخم .

أهدافها :

- ✓ التوزيع العادل للثروات و الدخل .
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- ✓ التوازن المالي .
- ✓ التوازن العام .

فيما يخص الفرضية الثالثة :

قد أثبتت لنا الدراسة بأن السياسة المالية تتأثر بأسعار البترول وذلك من خلال أثره على الإيرادات العامة والنفقات العامة و اعتماد الحكومة على الجباية البترولية .

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة تمكنا إلى التوصل إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي :-

- ✓ النفط من أهم مصادر الطاقة العالم وتختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية .
- ✓ يعتبر قطاع النفط في الجزائر أهم مورد تعتمد عليه الجزائر في إيراداتها العامة وذلك بتمويل نفقاتها العامة .
- ✓ إن أي تقلب في أسعار النفط من نشأنه التأثير على توازن الميزانية ، خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط أو انهيارها و هو ما تشهده الجزائر حاليا .
- ✓ تمثل الإيرادات البترولية شريان السياسة المالية في الجزائر في ظل قلة مساهمة الإيرادات العادية في تمويل هذه السياسة .
- ✓ بالرغم من ارتفاع أسعار البترول إلا أن الرصيد سالب غطر الميزانية العامة ، لأنه هناك زيادة في النفقات العامة .

اقتراحات :

- ✓ أن تقوم الجزائر باستغلال فرصة ارتفاع المداخيل النفطية ، لاستكشاف أكبر مساحة ممكنة .
- ✓ الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل .
- ✓ تفعيل نظام الحكومة في الميزانية كأسلوب لترشيد النفقات العامة .
- ✓ تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و المائية .
- ✓ العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات و الاستثمار في المشاريع الصناعية خارج المحروقات .

آفاق البحث :

نظرا لأهمية الموضوع البالغة تناولنا أثر انعكاسات أسعار البترول على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر،هذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير وفي ختام دراستنا أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع من الدراسات المستقبلية الجديدة بحيث يمكن ذكر البعض منها:

- ✓ أثر أسعار البترول على إيرادات الدولة.
- ✓ أثر أسعار البترول على نفقات الدولة.
- ✓ دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.
- ✓ آليات تحسين السياسة المالية في الدول النفطية.

قائمة المراجع

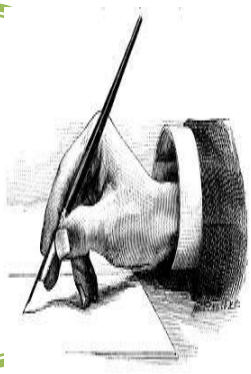

قائمة المراجع :

أ- الكتب :

1. جمعة رجب نطيش واخرون، جغرافيا مصادر الطاقة، منشوراتELGA ، فآليتا-مالتا،1999.
2. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 285.
3. حسن عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية2006.
4. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت2006.
5. سالم الحسن رنين، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى2000.
6. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية للبترول، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.
7. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
8. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2008.
9. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة،الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة الجزائر، طبعة1983م.
11. محمودي الوادي و آخرون، الأساس في علم الاقتصادي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

ب- الرسائل والأطروحات:

1. بسمينة لباني، انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خده، الجزائر، 2008-2009.
2. بوسنه زكية، انعكاس تغير أسعار النفط على الساسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017-2018.
3. عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007-2008.
4. حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
5. 5بلقاسم سراوي، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وأفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2007-2008.

6. الحاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة 1986-2009،دراسة تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة وهران،2011-2012.

ج- المجلات :

1. اسماعيل زاير، أفضل أنواع النفط في العالم ،العدد السابع، بغداد-العراق، 2004.

د- المراسيم و القوانين :

1. قانون86-14 مؤرخ في19أوت1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد35،مؤرخة في27أوت1986.
2. مرسوم تنفيذي رقم94-435مؤرخ في12ديسمبر1994 .
3. مرسوم تنفيذي رقم88-34مؤرخ في فيفري1988م،الجريدة الرسمية، العدد السابع، المؤرخ في 17فيفري1988،ص292.
4. مرسوم تنفيذي رقم 94-43 مؤرخ في 30جانفي1994م،الجريدة الرسمية،العدد8،المؤرخة في 13فيفري1994.
5. مرسوم87-157مؤرخ في 21جويلية1987م، الجريدة الرسمية، العدد30، المؤرخة في 22جولية1987،ص1165.

هـ- المراجع الأجنبية:

1. Sophie Chautard, le pétrole, de Boeck ,groupe vocatif imprime en France, 2trimestre2008.
2. Opec,annaual statistical bulletin2016,idem.
3. Opec,annaual statistical bulletin2016,organization of the petroleum exporting countries.

و- المراجع الإلكترونية:

1. http : www.oafecorg.orglor/hom/potobomk.

2. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، التقرير الاحصائي السنوي2016،الكويت.
3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الاحصائي السنوي2017،الكويت.
4. قاعدة بيانات بنك المعلومات لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).
5. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك.
6. قوانين المالية للسنوات (2000-2017).

7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني لسنة 2004، عدد26.
8. التقرير السنوي لسوناطراك، 2010.
9. ملخص الدراسة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OPEC)، التطورات في أسعار النفط و الانعكاسات المحتملة على اقتصاديات دول الأعضاء، 2015.
10. ملخص الدراسة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OPEC)، التطورات في أسعار النفط والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات دول الأعضاء، 2017.

ملخص:

في ظل التقلبات الحادة والمفاجئة التي تتعرض لها أسعار البترول في أسواق البترول العالمية وتداعياتها على السياسة الاقتصادية للجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر أسعار البترول بالانخفاض (صدمة نفطية) أو الارتفاع (طفرات نفطية) على بعض أدوات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة) في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2017، أثبتت لنا الدراسة بأن المتغيرات المالية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواء بالارتفاع أو بالانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما ما يعني أن تقلب أسعار البترول بالانخفاض يترك أثر سلبي على دور السياسة المالية في الجزائر والعكس صحيح.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، السياسة المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة.

Abstract:

In light the sharp sudden fluctuations that Price of oil in the World oil markets and their repercussions on the economic policies of Algeria this study aims to know the effect of oil prices on oil (oil shocks)or rise(oil mutations)on some of the tools of financial policy(public revenues , public expenditure , state budget). In Algeria buring the period from 2000 to2017, the study proved that the financial variables are strongly related to oil prices , whether rising or falling that is , there is a direct relationship between them , which means that the fluctuation of oil prices decline relationship between them , which means that the fluctuation of oil prices decline has a negative impact on the role of financial policy in Algeria and vice versa.

Key word : oil prices , financial policy , public revenues , public expenditure , general budget.